جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

اتجاهات القدامى والمحدثين في دراسة بناء الجملة العربية على ضوء عملية الاتصال اللغوي، وأنواع الخطاب العربي.

تيسير حمود عبدالله الشراعي
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن

ملخص البحث:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديه بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد: فهذا البحث عنوانه (اتجاهات القدامى والمحدثين في دراسة بناء الجملة العربية على ضوء عملية الاتصال اللغوي وأنواع الخطاب العربي)، وهو عبارة عن رؤية جديدة تمخضتْ عن طرق أبواب المناهج اللغوية التي تناولت دراسة الجملة قديمًا وحديثًا، للإجابة عن التساؤل: من أين يبدأ دور الدارس والباحث في دراسته لبناء الجملة العربية، وإلى أين ينتهي؟ هل يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى، أم من المعنى للوصول إلى المبنى؟ وما الغاية التي ينشدها المتكلم والسامع والباحث من وراء إنتاج الجملة وإنجاز الكلام؟ وقد تطلبت الإجابة عن ذاك التساؤل تقسيم البحث على خمسة مباحث يسبقها تمهيد ويردفها خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث، منها: تقديم **تصور جديد** في المنهج لدور الباحث في دراسته لبناء الجملة العربية، وهو دراسة بناء الجملة **من المعنى إلى المعنى**، بوصفه الغاية التي ينشدها المتكلم والسامع والباحث من وراء إنتاج الجملة وإنجاز الكلام. والتوصل إلى أنَّ دراسة بناء الجملة العربية في النحو العربي قد مرَّ بمرحلتين، الأولى وصفية (تنظيرية)، والأخرى معيارية(تطبيقية)، وأنَّ نظرية **العامل والإعراب** في دراسة بناء الجملة العربية لدى النحاة تقابلها **نظرية التعليق والنظم** لدى عبد القاهر الجرجاني، وأنَّ الإعراب غدا مرادفًا للنحو، و أنَّ نظرية **العامل** لدى النحاة القدامى ما هي إلا **الإعراب**، وأنَّ العامل يعد مرحلة من المراحل الأخيرة لتطور النظرية التحويلية لدى تشومسكي، وهذه المرحلة توسم بـ"منهج العامل والربط الإحالي "وهما المصطلحان: (agent , operator). لذلك كله يجب الدعوة إلى تفسير العامل الذي غفل النحاة عن تقديم تفسير دقيق موضح له لا إلى إلغائه ؛ لأنَّ في الدعوة إلى إلغائه إلغاء للإعراب الذي يعدُّ خاصية من خصائص اللغة العربية التي احتفظ بها القرآن الكريم. ثم قمت بوضع جداول وأشكال موضحة لجميع المباحث.

المقدمة:

هذا البحث كان نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة منذ الأيام المبكرة لدراستي العليا حتى هيأ الله لها الوقت المناسب لتخرج إلى النور بصورتها هذه التي بين أيديكم. إذ كان نتاج التساؤل التالي: من أين يبدأ دور الدارس والباحث في دراسته لبناء الجملة العربية، وإلى أين ينتهي؟ هل يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى، أم من المعنى للوصول إلى المبنى؟ وما الغاية التي ينشدها المتكلم والسامع والباحث من وراء إنتاج الجملة وإنجاز الكلام؟ وقد اقتضت الإجابة عن هذا التساؤل طرق أبواب المناهج اللغوية التي تناولت دراسة الجملة قديمًا وحديثًا.

أسباب اختيار البحث: تكمن في المشكلة التي واجهتني منذ وقت مبكر، التي انبثقت عن التساؤل عن دور

الباحث: من أين يبدأ في دراسته لبناء الجملة العربية، وإلى أين ينتهي؟ وما الغاية التي ينشدها الجميع من وراء إنتاجها وإنجاز الكلام؟

هدف البحث: يطمح البحث إلى وضع الحلول الناجعة لمشكلة البحث التي تكمن في الجواب عن الأسئلة السابقة وفق (نظرية نحوية تكاملية توفق بين القديم والحديث).

أهمية البحث: تبدو أهمية هذا البحث في تقديم رؤية جديدة في المنهج لدراسة بناء الجملة العربية، تنطلق من **المعنى** وتنتهي إلى **المعنى**، ولا تغفل المبنى؛ لأنه الوسيلة للوصول إلى تلك الغاية، **والتوفيق بين الاتجاه القديم والحديث**، لدى علماء اللغة والنحو والبلاغة ومن كان لهم اهتمام بمعنى الجملة من فقهاء وأصوليين، وذلك التوفيق كان في ضوء عملية الاتصال اللغوي وأنواع الخطاب العربي، وتبرز كذلك في محاولته الإجابة عن الأسئلة المتنوعة التي أثارها موضوع هذا البحث في مواضع مختلفة منها: هل الإعراب هو العلامة الإعرابية نفسها أم هو شيء أخر؟ وما العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني؟ وما العلاقة بين اللغة المجازية والنحو والمعجم؟ وكيف تقوم العلاقات المجازية برأب الصدع الحاصل في **الجملة** بين الدلالة والنحو؟ وكيف تتم عملية الاتصال اللغوي والحدوث الكلامي في الخطاب الإنساني (التداولي والإبداعي)، والخطاب القرآني (الإعجازي)؟ ومن المسؤول عن وصف الكلام بالغموض وعدم الوضوح في الاتصال التداولي بين الناس؟

كما تبدو أهميته في نتائجه المتعددة والمتنوعة التي توصل إليها هذا البحث.

منهج البحث: سلك البحث طريق المنهج الاستقرائي التتبعي لمنهج النحاة في دراسة الجملة العربية قديمًا وحديثًا، ثم المقارنة بين منهج النحاة في دراسة الجملة العربية ومنهج عبد القاهر الجرجاني من ناحية وبين القدامى والمحدثين من ناحية أخرى. وقد توصل البحث على إثرها إلى رؤية جديدة في المنهج لدراسة بناء الجملة.

خطة البحث: اقتضى منهج هذا البحث- لجني ثماره المرجوة - أن يقسمَ على خمسة مباحث أساسية مصدرة بمقدمة ويقفوها التمهيد ومُرْدَفة بالخاتمة، وتفصيلها كما يلي:

أولاً: المقدمة: احتوت على أسباب اختيار البحث، وهدفه، وأهميته، ومنهجه وخطته.

ثانيًا: التمهيد: تناولت فيه تعريف الكلمة، والجملة، والكلام، والمعنى قديمًا وحديثًا، وتطرقت فيه إلى التفريق بين المعنى والدلالة، وأوضحت فيه ما أقصده بالجملة والكلام والمعنى، وأجبت فيه عن السؤال الذي مؤدّاه: ما العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني؟ وهل الإعراب فرع من المعنى الوظيفي التحليلي أم هو فرع من المعنى الدلالي الكلي؟

ثالثًا: مباحث البحث: اشتمل البحث على خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: اتجاه القدامى في دراسة بناء الجملة، وقد تناولته وفق مسارين مختلفين هما: **المسار الأول:** يمثل اتجاه النحاة في دراسة بناء الجملة العربية. **والمسار الآخر:** يمثل اتجاه عبد القاهر الجرجاني في دراستها.

المبحث الثاني: اتجاه المحدثين في دراسة بناء الجملة.

المبحث الثالث: عملية الاتصال اللغوي.

المبحث الرابع: أنواع الخطاب العربي.

المبحث الخامس: ما يجب على الباحث في دراسة بناء الجملة العربية.

رابعًا: الخاتمة: احتوت على أهم نتائج البحث.

خامسًا: ذيل البحث بالهوامش، والمصادر والمراجع.

التمهيد:

-الكلمة، والجملة، والكلام:

الكلمة العربية صُنفتْ في النحو العربي إلى ثلاثة أنواع

بحسب المعنى، والجملة والكلام في العربية سُوِّي أو فُرِّقَ بينهما على أساس المعنى المتمثل في اشتراط الفائدة أو عدمها.

فقد قسم النحاة الكلمة على ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، و بنوا الأبواب النحوية، ومعاني النحو على هذه الأقسام، وقد اتفقوا على مبادئ أساسية في تعريفاتهم بهذه الأقسام[1]، لخصها الرماني في حدوده بقوله: "الاسم: كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان. الفعل: كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة. الحرف: كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها"[2].

والملاحظ على هذه التعريفات "أنَّ العامل المشترك بينها هو معيار دلالي، أي الدلالة على معنى بشكل مباشر كما في الاسم، والفعل، أو غير مباشر كما في الحرف"[3]. أمَّا **الجملة**: فهي القول المؤلف من مسند ومسند إليه، فهي والمركب الإسنادي شيء واحد، فتكون مركبًا إسناديًا مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، أو مركباً إسنادياً غير مفيد. **والإسناد**: هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على الطالب بالاجتهاد في قولك: (الطالبُ مجتهدٌ) أو (اجتهدَ الطالبُ). **فالمسند**: المحكوم به على شيء، وهو الخبر (مجتهدٌ) في الجملة الاسمية، والفعل الماضي (اجتهدَ) في الجملة الفعلية. **والمسند إليه**: المحكوم عليه بشيء، وهو المبتدأ(الطالبُ) في الجملة الاسمية، والفاعل (الطالبُ) في الجملة الفعلية[4]. قال الزمخشري **مساويًا** بينهما: "**الكلام**: هو المركب من كلمتين، أسندتْ إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، ويسمى الجملة"[5]. وهذه التسوية دفعته وغيره إلى جعل "فعل الشرط وجوابه معًا هما خبر اسم الشرط؛ لأن المعنى لا يتم إلا بالجواب"[6]. ولعل **المبرد أول** من سوَّى بين الكلام والجملة في شرط الإفادة في **موضعين** مختلفين من مقتضبه هما: الموضع الأول: في باب الفاعل تحدث المبرد عن الجملة فقال: "هذا باب الفاعل، وهو رَفْع، وذلك قولك: قام عبدُ اللّه، و جلس زيدٌ، وإنَّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل **جملةٌ** يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدةُ للمخاطب"[7]. والموضع الثاني: في باب المسند والمسند إليه تحدث عن الكلام حيث قال: " فالابتداء نحو قولك: (زيدٌ). فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: (منطلقٌ) أو ما أشبهه صح معنى **الكلام**، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف (زيداً) كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: (زيد)"[8]. و **فرَّقَ** قومٌ من النحاة بينهما فلا يشترطون في الجملة الإفادة وإنما يشترطونها في الكلام؛ لأنَّ الجملة قد تكون مركبًا إسناديًا مفيدًا كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾[الإسراء:81]، وقد تكون مركبًا إسناديًا غيرَ مفيدٍ كجملة الشرط الناقصة المعنى الذي لا يتم إلا بجملة الجواب نحو: مهما تفعلْ من خير أو شر، وإذا ذكر جواب الشرط كان كلامًا تامًا مفيدًا، فنقول: مهما تفعلْ من خير أو شر تُلاقِهِ؛ وذلك لأنَّهم اشترطوا الإفادة في الكلام، فجعلوا الجملة أعم من الكلام[9].قال ابن مالك: كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كـ(استقمْ)[10]. **فالكلام** "المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظِ المفيدِ فائدةً يحسنُ السكوت عليها، ...كفائدة (استقم)"[11]. وقال ابن هشام في باب شرح الجملة وبيان أنَّ الكلام **أخص** منها لا مرادف لها: "**الكلام**: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما: نحو: ضُرِبَ اللصُ، و أقائمٌ الزيدان، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا. وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من

الناس"[12]. لذلك فالصحيح لديه: "أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب؛ لأنَّ الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية"[13]. وذلك لأنَّ للشرط في العربية وظيفتين: "أولاهما معنوية وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية، وثانيتهما وظيفة أسلوبية أو تركيبية وهي جعل الجملة الثانية معلقة بالجملة الأولى تعليق المسبب بالسبب أو المعلول بالعلة أو الملزوم باللازم"[14].

ويذهب بعض المحدثين إلى **عكس** ما ذهب إليه ابن هشام إذ يرى أن الكلام أعم من الجملة لأنَّ؛ "الجملة ما كان من ألفاظ قائمًا برأسه مفيدًا لمعنى يحسن السكوت عليه...، وأنَّ الكلام تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب"[15]. ويرى أنَّ جملة الشرط: "هي جملة غير مركبة، ولكنها جملة تحويلية اسمية أو فعلية، الجملة النواة فيها هو القسم الذي يسميه النحاة جملة جواب الشرط"[16].

وبناءً على هذا التصور تكون الجملةُ الإسنادية - **لديَّ** - نوعين بسيطة ومركبة، وأنَّ الجملة البسيطة هي النواةً الأساسيةً التي تدخل في تركيب الكلام المنطوق أو المكتوب (البنية السطحية)، الذي يترادف مع النص القرآني أو الشعري أو النثري، الذي يتكون من عدد من الجمل المنتظمة المتآزرة المتماسكة المجسدة للمعنى، والكاشفة عنه (البنية العميقة).

- المعنى والدلالة: جاء في اللسان: المعنى: مأخوذ من عني بالشيء فهو معني به، وعني بالشيء أبداه وأظهره[17]. وقال الأصفهاني: إنَّ المعنى هو إظهار ما تضمنه اللفظ، من قولهم عنت الأرض بالنبات: أنبتته حسنا، وعنت القربة: أظهرت ماءها"[18]. وقال الزمخشري: "عني بكذا واعتني به وهو معني به، ومنه قول سيبويه وهم ببيانه أعنى. وعنيت بكلامي كذا أي أردته **وقصدته** ومنه المعنى"[19]. وقال الجرجاني: "المعنى ما يقصد بشيء"[20]. والشيء في **اللغة**: هو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، وقيل: الشيء عبارة عن الوجود، وهو اسم لجميع المكونات عرضًا كان أو جوهرًا، ويصح أن يعلم ويخبر عنه. وفي **الاصطلاح**: هو الموجود الثابت المتحقق في الخارج[21]. وجاء في جامع العلوم المعنى: "في الاصطلاح ما يقصد بشيء. واعلم أن **المعنى** هو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها اللفظ. وبدون هذه الحيثية لا تسمى معنى. وقد يكتفي في إطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لأن تقصد باللفظ، سواء وضع لها لفظ أم لا. وعلى الأول يتصف المعنى بالإفراد والتركيب بالفعل. وعلى الثاني بالإمكان"[22]. وبهذا يكون صاحب جامع العلوم قد وافق الأصفهاني والجرجاني في تعريف المعنى بأنه (ما يقصد بشيء) من جهة، ووافق الجرجاني في الدلالة اللفظية الوضعية التي يفهم فيها المعنى (المدلول) من اللفظ (الدال) من جهة أخرى. أمَّا الأصفهاني فقد **تجاوزهما** إلى تعريفَ الدلالة الوضعية وغير الوضعية بقوله: "الدلالة: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي، قال تعالى: ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: 14] [23]. فالدلالة عند الأصفهاني **أشمل** من سابقيه لأنها ليست المعنى المفهوم من اللفظ فحسب، بل هي أيضًا المعنى المفهوم من الرموز والإشارات والحركات. فهي دلالة أشمل وأعم لأنها تضمنت المعنى المفهوم مما هو لغوي (الكلام)، ومما هو غير لغوي (السياق)، كما أرى أن هذا المفهوم يعدُّ من البواكير الحقيقية لعلم السيميائية الذي ظهر حديثًا. **والدلالة في اللغة:** مصدر دله دلالة، بكسر الدال

وفتحها، والدليل المرشد، والمدلول المعنى[24]. وأصل الدلالة مصدر كالكناية والأمارة، والدال مَنْ حصل منه ذلك، والدليل في المبالغة كعالم وعليم، ثم يسمى الدال والدليل دلالة كتسمية الشيء بمصدره"[25]. وقال أبوهلال: "يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا، والدليل فاعل الدلالة"[26].فإذا كان الدليل فاعل الدلالة، فإن الدلالة مفعول الدليل، ومفعول الدليل إنما هو مدلوله الذي يدل عليه من معانٍ وموضوعات[27]. وقد فصل بعضهم الصورة الذهنية على الوجهة المنطقية في سبعة مصطلحات هي: (المعنى، والمسمى، والمفهوم، والمدلول، والماهية، والحقيقة، والهوية)، و أوردها المناوي في خمسة مصطلحات فقط هي: (المعنى، والمفهوم، والماهية، والحقيقة، والهوية)[28]، أوضحها بالجدول التالي:

الصورة الحاصلة في العقل	المصطلحات المنطقية
الصورة المقصودة باللفظ	المعنى
الصورة التي وضع لها اسم	المسمى
الصورة الحاصلة من اللفظ أويدل عليها	المفهوم أو المدلول
الصورة من مقولة جواب (ما هو؟)	الماهية
الصورة كماهي ثابتة في الخارج (الواقع)	الحقيقة
الصورة من الأعيان (المادية)	الهوية

والدلالة لديلا تمثل المعنى المعجمي للفظ، أو المعنى النحوي فحسب بل هي المعنى الكلي المفهوم من تركيب الجملة، والمعنى الكلي المفهوم من نص الكلام.

والعلاقة الجدلية بين اللفظ والمعنى، واللغة والفكر قد طرقها علماء العربية منذ أمد بعيد. فقد انتهى الفكر العربي الإسلامي في هذه القضية إلى أربعة آراء مختلفة باختلاف الفكر بين الفرق الدينية عرضها السيوطي في كتابه المزهر[29].

ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. الألفاظ تدل على المعاني بذواتها: وهو مذهب عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة فقد ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضعه على ذلك المعنى[30].

2. الألفاظ تدل على المعاني بوضع الله إياها: وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري. وفي الطريق إلى علمها مذاهب حكاها ابن الحاجب وغيره: أحدها: بالوحي إلى بعض الأنبياء، والثاني: بخلق الأصوات في بعض الأجسام، والثالث: بعلم ضروري خلقه في بعضهم حصل به إفادة اللفظ للمعنى[31]. وقال السيوطي: "هذا هو الحق الذي فاه به جماعة من المتأخرين منهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في (شرح العنوان)"[32].

3. الألفاظ تدل على المعاني بوضع الناس: وهو مذهب أبي هاشم، وهو رأي المعتزلة الذين ينفون الجارحة عن الله عز وجل. واللسان هو الجارحة المخصوصة بالكلام. ورد عليهم أنها غير مرادة بالاتفاق، والمجاز الذي ذكروه يعارضه مجازات أُخَر نحو: مخارج الحروف، أو القدرة عليها، فلم يثبت الترجيح[33].

4. يكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس[34]: وهو مذهب قوم من الأصوليين الذين اختلفوا حول البداية أهي من الله والتتمة من الناس أو العكس؟ وفي الدراسات اللغوية الحديثة ظهرت **ثلاث نظريات**[35] في توضيح العلاقة بين اللغة والفكر، واللفظ والمعنى نلخصها على النحو الآتي:

1. النظرية الذهنية: تفسر المعنى على أنه فكرة ترتبط بالكلمة في ذهن المتكلم والمستمع.

2. النظرية السلوكية: وهي النظرية السيكولوجية للمعنى، وتختلف عن النظرية الذهنية في أنها تضع المعنى ليس في الذهن ولكن في الطريقة التي يتجاوب معها المستمع عند سماعها، وتعرف أيضًا بالنظرية السببية، وتعتمد على التجارب التي أجريت على بعض الحيوانات.

3. النظرية التجريدية: وهي تفسر المعنى على أنه فكرة تجريدية. وترتبط بمفهوم المدلول (signification) والعلاقة

بين الأشكال اللغوية (الكلمات، أو المورفيمات) والأشياء التي تشير إليها (المشيرات أو العائدات) (referents)، وترى أنَّ المعنى **يتوسط** بين الأشكال والمشيرات. ويعني هذا أن العلاقة بين الشكل والمشير علاقة غير مباشرة من حيث يتوسطها المعنى الذي هو جزء من التركيب اللغوي.

ومن هنا يتضح لنا أنَّ وضع تعريف شامل جامع للمعنى يتفق عليه جميع العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا من الأمور الصعبة التي لم تتحقق إلى اليوم، وذلك لاختلافهم في مفاهيم مصطلحات (المعنى، واللفظ، والمدلول) بسبب اختلاف الفكر المذهبي، ووجهات النظر، وتناوله في علوم ومناهج ومدارس مختلفة. والبحث في المعنى جزء من الدراسات اللغوية الحديثة، حيث ظهرت بعض المناهج والمدارس التي تشخص المعنى باعتباره ركنًا مهمًا من أركان التحليل اللغوي. وسأتناول المعنى في هذا البحث باعتباره مستوى من مستويات التحليل اللغوي في النظريات اللغوية القديمة والحديثة، لا باعتباره سمة قريبة من الاستقلال وليس جزءًا من عملية التحليل كما هو شأن (علم المعنى العام)الذي يتناول نظرية المعنى من حيث الأصول دون تخصيصه بلغة معينة[36].

وما **أقصده** بالمعنى في هذا البحث هو المعنى الدلالي الكلي في ذهن المتكلم الذي أراده وقصده من وراء إنتاجه للجمل، ويفهمه المخاطب من سياق تركيب الكلام. وهو ما يتفق مع المعنى اللغوي السابق لـ(عنيت بكلامي كذا): أي أردته وقصدته وأظهرته وأبنته للمخاطب في تركيب جملي معين. وهو يتكون من تكاتف عدة معان جزئية صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وسياقية. أي المعنى الوظيفي التحليلي للمبنى الصوتي والصرفي والمعنى النحوي في مستويات اللغة، والمعنى المعجمي للكلمة المفردة، والمعنى المقامي لسياق الجملة. فإذا فقد أحدها اختل المعنى الدلالي الكلي المراد من تركيب الجملة بوصفها نواة أساسية في تكوين جمل متماسكة مترابطة يتألف منها النص كله. وذلك وفق رؤية عميقة للعلاقة بين علم النحو وعلم المعاني؛ فعلم المعاني ما هو إلا الروح لعلم النحو. كما قال ابن رشيق: "اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم"[37].

ما العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني؟

فالعلاقة بينهما أنَّهما يشتركان في دراسة التركيب الإسنادي (المسند، والمسند إليه) للجملة العربية، وما يتعلق بهما من معانٍ متنوعة نتيجة للتقديم والتأخير، والحذف، والوصل والفصل، والقصر..[38]. فعلم المعاني يعرف بأنه "علم يعرف به أحوال المعاني التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال"[39].ويعرفه السكاكي بأنه: " تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[40].

وقد لاحظ بعض المحدثين هذه العلاقة بينهما، و نادى بأنَّ النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة، وأن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها؛ لاهتمامه بمعان وظيفية في الصميم هي أكثر صلة بعلم النحو[41].ورفض بعضهم الفصل بين العلمين بمفهوم علم النحو الواسع الذي يعني صرف العربية ونحوها، ودعا إلى توحيدهما في علم واحد هو(علم قواعد اللغة العربية) و يشمل على تمهيد في أصوات العربية[42].

ويستنتج من التعريفين السابقين أن العلاقة بينهما على النحو التالي:

1. أنَّ كلا العلمين يهتمان بدراسة تركيب **الجملة** في الكلام العربي.
2. أنَّ الإفادة المعنوية **للجملة** هي الغرض من تتبع خواص تراكيب الكلام العربي لدى النحاة وأصحاب علم المعاني.

3. أنَّ كلا العلمين يسعيان للوصول إلى استنباط القواعد المعيارية التي يحترز بها عن الوقوع في الخطأ.

4. أنَّ كليهما يهتمان بالسياق الذي يتطلب تفاوت الأساليب اللغوية بحسبه، وذلك يفيد في الكشف عن المعنى المراد من جهة، ويساعد على تحليل المعنى في الأساليب اللغوية المختلفة من جهة أخرى.

5. أنَّ الجملة هي النواة التركيبية السطحية للكلام المكتوب أو المنطوق، الذي يتألف منها النص كله، وأنَّ **المعنى** العميق هو الهدف **والغاية** في العلمين من وراء إنجاز الجملة. والمبنى الصرفي يتمثل بالعلامة وهي جزء من الكلام[43]، والصرف يستعين بالأصوات ويقدم العناصر الصوتية إلى النحو باعتبارها عناصر صرفية[44]، و المعنى النحوي يتمثل بفهم العلاقات السياقية في تركيب الجملة وهو جزء من نظام اللغة في ذهن المتكلم، وتوضيحه في الجدول الآتي:

المعنى	المبنى	العلامة
وظيفة المبنى	**شكل مطلق**	**نطق بعينه، كتابة بعينها**
التأنيث (معنى صرفي)،أو وظيفة صرفية.	التاء على إطلاقها	التاء في (حضرتِ) من قولنا: الطالبةُ حضرتْ الدرْسَ
المطابقة في التأنيث بين الفعل والفاعل(معنى نحوي)	التاء على إطلاقها	التاء في (حضرتِ) من قولنا: السابق.

والإعراب فرع من المعنى الوظيفي التحليلي لا المعنى الدلالي الكلي؛ لما يلي:

المعنى الدلالي الكلي للتركيب الجملي لا يتوصل إليه بواسطة المبنى فقط، بل يتوصل إليه بواسطة تكاتف المعنى المقالي (المعاني الوظيفية للغة + المعنى المعجمي)، والمعنى المقامي. وإنما يتوصل بواسطة المبنى فقط إلى المعنى الوظيفي، وذلك بإهدار المعاني الأخرى وبتجاهل المعنى المعجمي، فنحصل على نطق ببناء عربي لا معنى له، أي (**جسد بلا روح**). وذلك بتركيب ألفاظ هرائية لا تمت للجملة العربية بصلة إلا أنه يمكن إعرابها إذا كانت على نسق النظام الصوتي للحروف العربية، والنظام الصرفي للكلمات العربية، والنظام النحوي بمراعاة مظهر العلاقات السياقية، نحو البيت الهرائي من الكامل المستوفي للناحية **الشكلية اللغوية والعروضية** التالي:

قاصَ التَّجينُ شِحَالَهُ بِتَريسهِ الـ

فَاخِي فَلَمْ يَسْتِف بِطَاسيةِ الْبَرَنْ[45].

وبهذا يتضح لنا أنَّه يمكن التوصل إلى المعنى الوظيفي (الباب النحوي) للتحليل اللغوي بالمبنى فقط؛ لذلك استطعنا إعراب قول المجنون بن جندب:

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا

تمشي على متن شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

حيث يُروى أنَّ أبا العلاء العماني لم يستطع تفسير ذلك، ولم يستطع تفسيره أبو عبيدة ولا الأصمعي، وقال أبوزيد: "هذا المرقص اسمه المجنون بن جندب، وكان مجنونا، ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون"[46].

ومن هنا أصل إلى عرض ومناقشة مباحث هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول:

دراسة بناء الجملة لدى القدامى.

لقد ظهر عبر سلسلة الدراسات اللغوية والنحوية قديمًا اتجاهان متباينان في دراسة بناء الجملة العربية، تمثلا في جهود النحاة وجهود عبد القاهر الجرجاني، وإن كانا ينبعان من هدف واحد هو خدمة النص القرآني إلا أنَّ الأول كان هدفه منصبًا على تقويم اللسان من الخطأ أثناء تلاوة كلام الله تعالى[47]؛ لأنَّ العرب قد خالطت الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم كما جاء في الأخبار المروية في سبب وضع العربية[48]. قال محمد بن سلام الجمحي - رحمه الله- : وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما فعل ذلك حين اضطرب كلام العرب"[49]. وأمَّا الآخر فقد انصب هدفه في تأليف كتابه (دلائل الإعجاز) على تبيين أوجه الإعجاز في النص القرآني. وفي حقيقة الأمر أنَّ جهود

الجرجاني نفسه قد مرّتْ بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق من المبنى إلى المعنى:

لما كان الهدف لدى الجرجاني هو الحفاظ على النص القرآني من اللحن، وتقويم لسان المتلقي منه بمعرفة الضبط الصحيح لأواخر الكلم - انطلق من دور المتلقي لا المتكلم، من المبنى للوصول إلى المعنى كما فعل النحاة؛ لاتحاد الغرض لديهما، وذلك في كُتُبِهِ (العوامل المائة النحوية)، و(الجمل في النحو)، و(التلخيص) وهو شرح لكتاب الجمل، و(كتاب المقتصد في شرح الإيضاح).

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق من المعنى إلى المبنى:

ولما اختلف الهدف في كتابه (دلائل الإعجاز) الذي يركز فيه على (المعنى النحوي والدلالي)[50]، اختلف التوجه؛ لأنَّ الإعجاز موجه للمتكلم لا للمتلقي، فانطلق من المتكلم لا المتلقي، من المعنى للوصول إلى المبنى، فانصب هدفه على تبيين أوجه الإعجاز في النص القرآني من خلال طرق باب المَزِيَّةِ بين كلامين مختلفين في دقة حصول المعنى؛ لدقة اللفظ المنطوق أو المكتوب. وأدلف إلى توضيح ذلك في مسارين كما يلي:

المسار الأول:

اتجاه النحاة في دراسة بناء الجملة.

انطلق النحاة في دراستهم للجملة من نظرية (**العامل**)، التي تقوم على ثلاثة أركان هي: العامل، والمعمول، والأثر الذي يتركه العامل على المعمول، وهو اختلاف العلامات الإعرابية، الذي "أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا"[51]. قال الرماني: "الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل"[52]. وقال السكاكي إنما يحصل علم النحو: "بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر، فلنضمنه ثلاثة أبواب، أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معربًا، وثانيها في الفاعل وهو المسمى عاملا، وثالثها في **الأثر** وهو المسمى **إعرابا**. ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر من حيث المناسبة، وبالفاعل هو ما دعا الواضع على ذلك الأثر أو كان معه داعية له على ذلك"[53].

ويتبين أنَّ اهتمامهم **بالإعراب** كان نابعًا من تصورهم بأنَّه الوسيلة الوحيدة التي توصلهم إلى المعنى، فيقول ابن يعيش في ذلك: "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم؛ لتعاقب **العوامل** في أولها"[54].

وجاء في اللسان أنَّ المراد بالإعراب هو علم النحو، قال ابن منظور: "**الإعراب** الذي هو **النحو** إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب"[55]. ومن هنا يبدو لنا أنَّ هذه **النظرية** ما هي إلا **الإعراب**. وبلغ الاهتمام بالإعراب عند النحاة أنَّهم جعلوه مرادفًا **للنحو** - كما صرح به ابن منظور آنفًا- وأنَّهم سموا كثيرا من كتبهم بالإعراب، وسموا قليلاً منها بالمعاني.

ويمكنني تصنيفها إلى خمسة أصناف على النحو التالي:

الصنف الأول: كتب اهتمت بالنحو والصرف بشكل عام

نحو: (سر صناعة الإعراب) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، و(شرح عيون الإعراب)، لأبي الحسن علي ابن فضال المجاشعي (ت479هـ)، و (ملحة الإعراب)، لجمال الدين القاسم بن علي الحريري البصري (ت516هـ)، وشرحها في كتاب (تُحفة الأحباب وطُرفة الأصحاب في شرح مُلحة الأعْراب)، و (المفصل في صنعة الإعراب)، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، و(اللباب في علل البناء والإعراب) ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، و (الإرشاد إلى علم الإعراب)، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي (ت695هـ)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام (ت761هـ)، و(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ)، وهو خاص بإعراب الجمل وأشباه الجمل.

الصنف الثاني: كتب اهتمت بإعراب بعض القصائد

الشعرية نحو: (إعراب لامية الشنفرى) لأبي البقاء عبد الله ابن الحسين العكبري الحنبلي (ت 616هـ).

الصنف الثالث: كتب اهتمت بإعراب القرآن نحو: (إعراب القرآن للنحاس)، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ)، و (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)، أو (التبيان في إعراب القرآن)، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري.

الصنف الرابع: كتب اهتمت بمشكل الإعراب في القرآن، وفي الحديث، وفي الأبيات الشعرية نحو: (مشكل إعراب القرآن)، لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد (ت437هـ)، و (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي)، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، و(الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب)، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي (ت 666هـ).

الصنف الخامس: كتب اهتمت بمعاني القرآن، وإعرابه نحو: (معاني القرآن)، لأبي زكرياء بن زياد الفراء (ت207هـ)، و (معاني القرآن)، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ)، و(معاني القرآن وإعرابه)، لأبي إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج (ت 311هـ).

بيد أنَّ الإعراب غدا **الغاية** التي ينشدها علم النحو لدى بعضهم، ولاسيما المتأخرين منهم، على الرغم من تأليفهم في معاني النحو. قال الرضي في ذلك: "إنَّ المقصود **الأهم** من علم النحو: معرفة **الإعراب** الحاصل في الكلام، بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه"[56]. **فيتحول** الإعراب من **وسيلة** تؤدي المعنى إلى **غاية** في حد ذاته يطلبها علم النحو، بعد إذ كان النحو يسعى إلى تأدية المعاني، من الكيفية والتقديم والتأخير، ومساعدة المتلقي على فهم كلام المتكلم، وإعانة المتكلم على احتذاء تلك القواعد النحوية والأحكام عند تأديته لكلامه.

وهذا ما يوضحه تعريف علم النحوي بأنه "العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير؛ ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه"[57]. وقال السكاكي: "علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها"[58]. وجاء في التعريفات: "النحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء، وغيرهما، وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[59].

ويفهم من هذه التعريفات:

1. أنَّ النحاة انطلقوا من الزاوية (النظرية)[60] في دراستهم لبناء الجملة العربية، حيث انطلقوا من الكلام نفسه، فاستنبطوا القواعد النحوية من استقراء كلام العرب، وهو ما يمثل في علم اللغة الحديث اللسانيات النظرية: (Linguistique Theorique)[61]، و هو عند دي سوسير مصطلح (parole) ويعني الكلام، و عند تشومسكي مصطلح (performance) ويعني الأداء أو الكلام المنجز. وهو الدور الذي ينطلق منه المتلقي، كما سيتضح من خلال عملية الاتصال اللغوي لفهم ما قاله المتكلم من معان، حيث اعتمدوا على الإعراب في تحليل بناء الجملة متمثلاً بالحركات، وهو انطلاق من المبنى للوصول إلى المعنى.

2. أنهم اهتموا بالناحية (العملية)[62] للنحو؛ وهو ما يمثل

في علم اللغة الحديث اللسانيات التطبيقية: (Linguistique Appliqué)[63]، ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم باعتباره متلقيًا، وفي الحذو عليه باعتباره متكلمًا، وهو ما يبدو جليًا في تعريف ابن جني: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[64]. وهي تعريفات تتساوق مع منهجهم وغايتهم في فهم اللغة وتَعَلُّمها.

3. أنَّ النحو العربي قد مرَّ بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: مرحلة المنهج الوصفي: بدأت باتخاذ النحو العربي منهج الوصف في تحليل الظواهر اللغوية، وذلك بعملية استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية وذلك عن طريق السماع لكلام العرب والمشافهة، وعن طريق النقل والرواية، فقد درج الخليل والكسائي- وهما أهم مصادر سيبويه- على نقل الروايات بالاتصال المباشر بالبادية أو غير المباشر، وذلك بالمشافهة من أفواه الأعراب الوافدين إلى المدن والأمصار، مما مهد إلى استقراء اللغة حتى القرن الرابع الهجري، واستنباط القواعد الكلية والجزئية نتيجة لهذا الاستقراء. و يؤيده قول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع، على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[65].

المرحلة الثانية: مرحلة المنهج المعياري: فقد بدأت من اتخاذ النحاة القواعد التي انتهى إليها نحاة المرحلة السابقة مقياسًا اخضعوا لها المادة اللغوية القديمة والمستجدة، وتوقفت في استقرائها عند عصر اصطلح عليه بعصر الاستشهاد أو الاحتجاج[66]. وقد اشترط العلماء: "أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العاربة مثل: قحطان ومعد وعدنان، فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا "[67]. ونقل السيوطي - ما يدعم هذا -عن بعض العلماء قوله: "اعْلَمْ أَنَّ اللُّغَوِيَّ شَأْنُهُ أَنْ يَنْقُلَ ما نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَأَمَّا النَّحْوِيُّ فَشَأْنُهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيمَا يَنْقُلُهُ اللُّغَوِيُّ وَيَقِيسُ عليه"[68].

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل الإعراب هو العلامة الإعرابية نفسها أم هو شيء آخر؟ قال أبو البركات الأنباري: " فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها؟ قيل الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، و إنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ"[69]. فأبو البركات يصرح بأنَّ الإعراب هو معنى لا لفظ، وكذلك البناء. وقال الرضي: "إنما سمي المعرب، لأن الإعراب إبانة المعنى، والكشف عنه، من قوله صلى الله عليه وآله: (الثيب يعرب عنها لسانها) أي يبين، وسمي المبني مبنيًا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص"[70]. وقال الزجاجي: "إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة- جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[71]. وقال أحمد بن فارس: "فإن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني. ألا ترى أن القائل إِذَا قال: " مَا أحسن زيد "لَمْ يفرّق بَيْنَ التعجب والاستفهام والذمّ إِلاَّ بالإعراب"[72]. ويعني بالذم هنا هو نفي الحسن عن زيد. وقال أيضًا: "من العلوم الجليلة الَّتِي خصت بِهَا العرب - الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ ، و به يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد"[73]. وقال الرماني: "الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة (يقصد معاقبة الحركات)؛

لاختلاف المعنى"[74].

والإعراب في اللغة هو الإبانة والإيضاح، جاء في اللسان: " الإعراب هو **الإبانة** يقال: أعرب عنه لسانه، وعرب: أي أبان وأفصح. وأعرب عن الرجل: بيَّنَ عنه. و عرب عنه: تكلم بحجته... وإنما سمي الإعراب إعرابًا، لتبيينه **وإيضاحه**"[75].

ويتضح من هذا أنَّ القدامى قد عقدوا علاقة حميمة بين الإعراب لغة واصطلاحًا وبين المعاني النحوية، فالإعراب يبيْنُ ويكشفُ عن المعاني النحوية، الخبرية والفاعلية والمفعولية...الخ، ويميز بينها عن طريق معاقبة الحركات التي تنبئ عن تلك المعاني، وهذه المعاني تمثل الأبواب النحوية وهي المعنى النحوي الوظيفي، وليس المعنى الدلالي الكلي للجملة؛ فالمعنى النحوي جزءًا من أجزاء معاني المستويات اللغوية التي تمثل جزء من أجزاء المعنى الدلالي الكلي للجملة. وقد رمزوا لهذه الحركات بداية بالنقط الدؤلية،[76]، فالحركات الخليلية[77]، ثم فرقوا بين علامات الإعراب و علامات البناء. قال سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية. وهي تجري على ثماني مجارٍ، على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم[78]. والفتح والضمّ والكسر والوقف (السكون) [79]. وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب، فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة؛ لما يُحدِثُ فيه **العاملُ** - وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[80].

وهذه التسميات **ليست اعتباطية**، وإنما هي منتزعة من أوصاف حركات الفم عند النطق بها[81].

قال الرضي موضحًا لهذه الأوصاف: "وإنما قيل لعلم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم هذا الضم وتوابعه، فسمي حركة البناء ضمًا، وحركة الإعراب رفعًا؛ لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا. وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه، فسمي حركة البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبًا. وأما جر الفك إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمى حركة الإعراب جرا وخفضًا، وحركة البناء كسرا؛ لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث، ثم: الجزم بمعنى القطع، والوقف، والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمي الإعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا"[82].

ومما سبق يتضح أنَّ النحاة كانوا يقصدون بالإعراب ثلاثة أشياء[83]هي:

أ. الموقع الإعرابي: وهو الذي يحدد الوظيفة النحوية مثل الفاعلية والمفعولية والخبرية...الخ.

ب. الحالة الإعرابية التجريدية الذهنية الثابتة: وهي الرفع والنصب والجر للاسم، والرفع والنصب والجزم للفعل المضارع.

ج. العلامة الإعرابية المدونة المتغيرة: وهي الحركات والحروف، والثابت والمحذوف، والظاهر والمقدر.

وهذا التناول مشهود لدى المعربين، فيقولون مثلاً: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. فقولهم: فاعل إشارة إلى الموقع، وقولهم: مرفوع إشارة إلى الحالة الإعرابية، وقولهم: علامة رفعه الضمة الظاهرة، إشارة إلى العلامة الإعرابية.

ولما كانت المواقع الإعرابية **متعددة**، والحالات الإعرابية

محددة اقتضى نظام بناء الجملة العربية أن يشترك أكثر من موقع إعرابي في حالة إعرابية واحدة، ولا يمكن تخصيص كل موقع بحالة.

وقد فسر كثير من النحاة محدودية هذه الحالة الإعرابية بارتباطها بمعان نحوية تكون علمًا عليها على أربع صور مختلفة إحداهما توفيقية كما يلي:

1. أنَّ الرفع علم الفاعلية، وبقية المرفوعات مشبهة به، والنصب علم المفعولية وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، والجر علم الإضافة. قال الزمخشري: "وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) - فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول أضرب: (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له)، و(الحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب (كان)، والاسم في باب (إنَّ)، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)- ملحقات بالمفعول. والجر علم الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات، ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابةً واحدة"[84].

2. المبتدأ أصل الرفع وبقية المرفوعات محمولة عليه. قال السيوطي: "اختلف في أصل المرفوعات، فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه، وعزي إلى سيبويه. ووجهه أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول، والفاعل معمول لا غير"[85].

3. الرفع أصل في المبتدأ والفاعل؛ لأنهما أصلان وليس أحدهما محمول على الآخر. قال السيوطي: "وقيل كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر، ولا فرع عنه"[86]؛ لأنَّ كليهما اسمٌ مسندٌ إليه في بناء الجملة العربية.

4. الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر لما بين العمدة والفضلة وهي الإضافة؛ لأنها تكون تكملة لهما. قال الرضي: "والأولى، كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيهًا بالفضلات كما مضى، ...، وأما الجر فعلم الإضافة، أي كون الاسم مضافًا إليه معنى أو لفظًا كما في: غلام زيد، وحسن الوجه"[87].

ومن هنا يستنتج أنَّ معاني ألقاب الإعراب لدى النحاة هي:

1. العمدة (الإسناد في الجملة): فالرفع دليل علاقة الإسناد بين الخبر والمبتدأ، والفاعل والفعل، وركنا الجملة العربية هما العمدة الأساسية في علاقة الإسناد، وهما المسند (الخبر، والفعل)، والمسند إليه (المبتدأ والفاعل). "وليس في العربية اسم مرفوع إلا وهو طرف في الإسناد أي عمدة، ... ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب أو إلى الجر، كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل، والجر بالحروف الزائدة"[88]، وهي عند خليل عمايرة حركة اقتضاء لعنصر التحويل بالزيادة[89].

2. الفضلة في الجملة: فالنصب دليل الفضلة. "وقد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجر، كقولهم: ما رأيتُ من أحدٍ، وربَّ رجلٍ أكرمت"[90].

3. الإضافة في الجملة: فالجر دليل الإضافة، وتشمل المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور؛ لأنَّ حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها. "وأحيانًا يكون علامة لإسناد غير مباشرة، أو مفعولية غير مباشرة"[91]، ويتمثل في وقوع شبهِ الجملة خبرًا للمبتدأ، أو مفعولاً به للفعل اللازم، ووقوع المصدر المؤول خبراً،

أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: 184]. وتتضح كل هذه المعاني النحوية التي تدل عليها علامات الإعراب (الكسرة والضمة و الفتحة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[فاطر: 28]، على الرغم من عدم احتفاظ الآية بالترتيب الأصل للجملة الفعلية.

والقرائن لدى القدامى تغني عن العلامة الإعرابية في بعض التراكيب:

وهي عندهم "إمَّا حالية، أو معنوية، أو لفظية، نحو: ضرب موسى عيسى، وضربَ مَنْ في الغار مَنْ على السطح، فإنَّ الإعرابَ منتفٍ فيه، بخلاف: ضربتْ موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإنَّ في الأول قرينة لفظية (يقصد تاء التأنيث)، وفي الثانية قرينة حالية (يقصد قرينة السياق العقلية)"(92).

ومن هنا يصبح تحديد الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية كافيين عند عدم وجود العلامة الإعرابية. نحو: ضربتْ ليلى سلمى. فهي **جملة** مجردة من الموقف الكلامي وقرائن المقام، فلم يبق إلا الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية اللذان يمثلان قرينة الرتبة المعتمدة أصلاً للجملة الفعلية المكتوبة.

ويمكنني توضيح الثابت والمتغير في النحو العربي بالمخطط التالي:

ثابت ←	الحالة الإعرابية	الرفع ←	النصب ←	الجر ←	الجزم ←	الباب النحوي
المتغير ←	الحركة الإعرابية والممثل الصوتي والصرفي ←	ظاهر، ثابت علامة، حرف مقدر، محلي ضمة ألف واو نون. محمدٌ كريمٌ، أبوك حاضرٌ، المحمدان كريمان، المحمدون يحمدون الله، سلمى نشيطة... إلخ	ظاهر، مقدر محلي فتحة ألف ياء حذف النون، كسرة نيابة عن فتحة. رأيت محمداً المحمدين أباك طالباتٍ سلمى، الكفار لن يحمدوا الله...إلخ	ظاهر مقدر محلي كسرة ياء فتحة نيابة عن كسرة مررتُ بمحمدٍ المحمدين أبيك مساجد، سلمى هذا كتابُ محمدٍ...إلخ	ظاهر، ثابت مقدر، محلي سكون حذف الألف الواو الياء النون. لم يكتبْ، يسعَ، يدعْ، يرمِ يحمدوا اللهَ...إلخ	الأسماء المضارع جمل لها محل إعرابي مبتدأ، خبر، فعل، فاعل، مفعول ..إلخ
العلاقة بين الأبواب وارتباطها بالبؤرة←	←	عمدة ↓	فضلة ↓	إضافة ↓	(جزم) قطع (وقف)	← الإسناد
البؤرة ↓ المبتدأ← المسند إليه الفعل المسند←	مبتدأ وخبر ← فعل وفاعل ←	جملة اسمية ↓ الخبرية ← جملة فعلية ↓ الفاعلية ←	المفعولية	النسبة والإضافة	الفاعلية (عمدة) + المفعولية (فضلة).	علاقة إسناد الخبرية جملة اسمية الفاعلية جملة فعلية
الجملة	←	جملة اسمية أو فعلية	جملة فعلية	جملة فعلية أو اسمية	جملة فعلية	تركيب إسنادي

ومع ذلك تبرز سيطرة فكرة العامل ومدى استقرارها في عقولهم من خلال:

أولاً: ارتباط ألقاب الإعراب والبناء لدى النحاة بالعامل؛ وأنَّ التفريق بينهما لفائدة الإيجاز والاختصار عن القول بالعامل (اللفظي و المعنوي) الذي أحدث هذه العلامات. قال ابن يعيش في ذلك أنه إذا قيل: "هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور عُلِمَ بهذه الألقاب أنَّ عملاً عمل فيه يجوز زواله، ودخول عامل آخر يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت **بعامل**، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت

بعامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار"[93].

ثانيًا: محاولة بعض القدامى استبدال المتكلم نفسه بالعامل النحوي (اللفظي والمعنوي) إلا أنَّهم لم يطبقوه عند تحليلهم للجملة.

ويتجلى ذلك في الآراء التالية:

1. يرى ابن جني (ت392هـ)، أنَّ العامل الحقيقي للإعراب هو المتكلم نفسه لا غيره بقوله: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"[94]. ولم يلتزم بهذا الرأي بل صرح بالعامل اللفظي والمعنوي، ومنه على سبيل المثال إعمال الفعل الثاني الرفع والنصب في باب التنازع، حيث قال: "كما تقول: (ضربتُ فأوجعته زيدًا)، وتضعف (ضربتُ فأوجعت زيدا) على إعمال الأول. وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضًا لقربه؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب. فإن قلت: أكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني قيل لك: فإذا كنت مكتفيًا مختصرًا فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد. وليس لك في هذا ما لك في الفاعل، لأنك تقول: لا أضمر على غير تقدم ذكر إلا مستكرهًا، فتعمل الأول فتقول (قام وقعدا أخواك). فأما المفعول فمنه بد، فلا ينبغي أن تتباعد بالعمل إليه، وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه"[95].

2. وأشار الرضي (ت 686هـ)، إلى الفكرة نفسها بقوله: "فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل"[96].

ولم يلتزم أيضًا بهذا الرأي بل صرح بالعامل اللفظي والمعنوي، ومنه قوله عن عامل المبتدأ والخبر، والمبتدأ الوصف الذي سد فاعله مسد خبره نحو: (أقائمٌ زيدٌ، و أقائمان الزيدان، و أقائمون الزيدون) "والعامل في المبتدأ الثاني: تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر، وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره؛ لأن كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر"[97].

و قال السكاكي(ت: 626هـ) في تعريفه للفاعل ويقصد به (العامل) بأنه: "ما دعا الواضع على ذلك الأثر أو كان معه داعية له على ذلك، وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم"[98]. وهذا ما أطلق عليه الدكتور فخر الدين قباوة (النظرية الإنسانية)[99].

3. وذهب ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، إلى أنَّ الموجد لهذه الحركات الإعرابية هو الله سبحانه وتعالى، ورفض العلل الثواني و الثوالث[100] فقال: "وأما مذهب أهل الحق فإنَّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[101]. وهو ما أطلق عليه الدكتور فخر الدين قباوة (النظرية الإلهية)[102]. وقد حاول ابن مضاء تطبيق رأيه هذا ولاسيما على بابي التنازع[103] والاشتغال[104]، ووضع مصطلحات جديدة تناسب رأيه هي: (التعلُّق، والمتعلِّق، والمتعلَّق به)[105]. وعلى الرغم من ذلك رجح ابن مضاء إعمال الفعل الثاني في باب التنازع أيضًا، وهو رأي البصريين[106].

وعلقَّ عليه الدكتور فخر الدين قباوة بقوله: " إنَّ صاحبها نفسه كان قد وعد ببسطها وتحقيق أبعادها في كتاب، ولم يستطع أن يفعل ذلك، ليقدم شيئًا ذا بال يستحق الحياة"[107]. وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ المتكلم والسامع

معًا هما العامل النحوي فيما يتعلق بالمعاني، وأنَّ الجماعة اللغوية هي العامل المؤثر فيما يتعلق بالمباني في تلك اللغة[108]. والحق أنَّ (النظرية الاجتماعية) تفيد البحث كثيرا حين يتعرض لتطور اللغة والتغيرات الطارئة عليها، إلا أنها تقف عاجزة عن تناول المخزون العربي الفصيح وسبر أغواره؛ لأنها تناقض بفهمها الاجتماعي المتغيِّر ثباتَ القوانين والأحكام والأشكال الخالدة مع اختلاف الأصقاع والعصور[109].

ومن هنا يبدو أنَّ المتكلم عند ابن جني والرضي والسكاكي هو العامل في المعاني لا المباني، لأنَّ المتكلم لو تلاعب بالمباني كيفما يشاء لأفسد على نفسه أن يكون متكلمًا من جهة، ولأدى ذلك إلى الفوضى اللغوية من جهة أخرى.

ويمكنني تمثيل هذا الاتجاه بالمخطط التالي:

المبنى <===	العلامة <===	المعنى وظيفة المبنى <===	العلاقة السياقية النحوية ===>
↓ شكل مطلق لحالة الرفع، والنصب، والجر، والجزم. <===	↓ نطق بعينه، أو كتابة بعينها كالحركات: (ضمة، فتحة، كسرة) على أواخر الكلمات نحو: يذاكرُ خالدٌ دروسَ النحو.. ...الخ	↓ معنى وظيفي للموقع النحوي: الفاعلية => المفعولية ===> الإضافة ===> ...الخ	↓ الإسناد بين فعل وفاعل. التعدية بين الفعل والمفعول. النسبة بين مضاف و مضاف إليه. الخ

المسار الثاني:
اتجاه عبد القاهر الجرجاني في دراسة بناء الجملة.

انطلق الجرجاني من المعنى إلى المبنى في نظريته الموسومة بـ(**التعليق**). وهو اتجاه **معاكس** لنظرية (**العامل**) التي اتخذ النحاة فيها الإعراب وسيلة لفظية تمثلت في العلامات الإعرابية للبلوغ إلى المعنى، وهو اتجاه يلتقي مع الدراسات اللغوية الحديثة وعملية الاتصال اللغوي- كما سيأتي.

ويبدو لي أنَّ هذا الاتجاه كان نتيجة حتمية لتحقيق هدفه الذي كان يطمح إليه، وهو البحث عن وسيلة توصله إلى المفاضلة بين كلام وآخر؛ ليبلغ منها إلى هدفه الأسمى الكامن في كشف (الإعجاز) في لغة القرآن الكريم.

فلم يجد في رحلة بحثه المفاضلة في المبنى المتمثل في (العلامات الإعرابية)، وإنما وجدها في المعنى المتمثل في المعاني الدلالية، والأغراض السياقية. فنراه يصرح عن ذلك بقوله: "ومن العجب أنا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا أنَّ التفاضل فيه محالاً؛ لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليها في كلام آخر"[110]. ويقول في موضع آخر: "ثم اعلم إذن ليست المزية بواجبة لها في نفسها (يقصد معاني النحو) ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب **المعاني والأغراض** التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[111]. ونجده يلح على طلب **المعنى** في كل عباراته المبثوثة في أنحاء كتابه (دلائل الإعجاز)، ويؤكد على دور المتكلم في صنع المعاني ووضع الأغراض التي أرادها وقصدها من وراء نظم الألفاظ، وذلك لأنَّ "الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن **مزية** هي **بالمتكلم** البتة وجب أن نعلم قطعًا أو ضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا الفصاحة في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه ومن حيث هو صدى صوت ونطق لسان، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها **المتكلم**، ولما لم تزد إفادتها في اللفظ شيئًا لم يبق إلا أن يكون عبارة عن **مزية** في **المعنى**"[112]. وأوضح في أسرار البلاغة أنَّ الحكم معنى في الذهن، وأنَّ اللغة علامات وسمات فارغة من المعنى حتى يحتمل الشيء المادي وغيره ما جُعلت العلامة اللفظية دليلا عليه

وخلافه، وهو ما يسمى بالقيم الخلافية لدى تمام حسان، وظهر في علم اللغة الحديث باسم علم السيمياء الذي يُعْنَى بالعلامات، والإشارات فقال في ذلك: "ومما يجب ضبطه في هذا الباب أنَّ كل حكم يجب في العقل وجوبًا حتى لا يجوز خلافه، فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطًا فيها محال؛ لأن اللغة تجري مجرى **العلامات والسمات**، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة **دليلا** عليه وخلافه. فإنما كانت (ما) مثلا عَلَمًا للنفي لأن ههنا نقيضًا له وهو الإثبات، وهكذا إنما كانت (مَنْ) لما يعقل لأن ههنا ما لا يعقل"(113).

ويمكنني توضيح اتجاهه في دراسة بناء الجملة من خلال الخطوات التالية:

1. "التعليق": وهو يتمثل عنده بعملية التفاعل بين المعاني في ذهن المتكلم، وهي المعاني المعجمية للألفاظ، والمعاني الوظيفية النحوية لها؛ لأنه "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى **يعلق** بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، ويجعل هذه بسبب من تلك"(114). وهذه العبارة توضح لنا أنَّ النظم يكون بترتيب الكلمات التي تم التلفظ بها، وهي مرحلة تالية لعملية تعليق المعاني في الذهن، أو ترتيب المعاني في النفس أولاً كما يقول: "فمن ذلك ما يقوله الناس قاطبة من أنَّ العاقل يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به"(115).كما أنه يجعل (التعليق) ممثلاً للقدرة الكامنة لدى المتكلم؛ ليتوصل بها إلى معرفة معاني النحو، فيقول: "وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه؟ وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما بدلاً منه"(116).

ولما كان "التعليق" أولاً في عقل المتكلم وجب أن يكون "النظم" أولاً في نطقه أيضًا؛ لأنَّ الألفاظ أوعية للمعاني، وخدمٌ لها، ولاحقة بها، حيث يقول في ذلك: " اعلم أنَّ ما ترى أنه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص، ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق، فأمَّا أن نتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون في النظم الذي يتواضعه البلغاء فكرًا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها- فباطل من الظن، ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه"(117). لذلك فإن التعليق لا يكون بين الألفاظ نفسها، ولكن بين معاني الألفاظ، كما أوضحنا سابقًا، ومعاني الألفاظ عنده ما هي إلا المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي لها، وهما ما يكونان معًا المعنى المقالي أو السياقي كما يسميه علم اللغة الحديث(118). حيث يشير إلى ذلك بقوله: "ذاكَ لأنّه ليس مِنْ عاقلٍ يفتح عينَ قلبه إلاّ وهو يَعْلَمُ ضرورةَ أن المعنى في ضَمِّ بعضِها إلى بعض، تعليقُ بعضِها ببعض، وجعلُ بعضِها بسبب من بعض، لا أنْ ينطقَ بعضها في إثر بعضٍ من غير أن يكون فيما بينها تعلُّق، ويعلم كذلك ضرورة - إذا فَكَّر - أنَّ التعلُّقَ يكونُ فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفُسِها. ألا ترى أنَّا لو جَهَدنا كلَّ الجَهد أنْ نتصوَّر تعلقًا فيما بينَ لفظين لا معنى تحتهما لم نتصوَّر؟ ومن أجل ذلك انقسمتِ الكَلِمُ قسمَيْنِ: مُؤْتَلفٍ وهو الاسم مع الاسمِ، والفعلُ مع الاسمِ. وغيرِ مؤتلفٍ وهو ما عدا ذلك كالفعل معَ الفعلِ، والحرفِ مع الحرف. ولو كان التعلُّقُ يكونُ بين الألفاظِ لكان ينبغِي أنْ لا يختَلِفَ حالُها في الائتلافِ، وأنْ لا يكونَ في الدنيا كلمتانِ إلاّ ويصحُّ أن يأتلفا، لأنه لا تَنافي بينهما من حيثُ هي ألفاظ "(119).

ومع الوصول إلى تلك المعاني (المقالية) عن طريق التعليق بين المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية للألفاظ إلا أنَّ المزية ليست للمعاني السياقية أو النحوية في حد ذاتها، ولكن المزية تكون في شيء آخر هو **المعنى الدلالي**، وهو محصلة تعليق تلك المعاني **بالأغراض** التي تمثل المعنى **المقامي** الاجتماعي، وهو ما أشار إليه البلاغيون بعبارتهم الشهيرة "لكل مقام مقال"[120]. والمعنى الدلالي الكلي للكلام هو أسمى الغايات التي يطمح إليها علم اللغة الحديث، وقد أشار إليه الجرجاني بقوله: "ثم اعلمْ أنْ ليستِ المزيّةُ بواجبةٍ لها في أنْفُسِها ومن حيثُ هي على الإطلاق، ولكن تُعرضُ بسببِ المعاني والأغراض التي يُوضَعُ لها الكلام، ثم بحسبِ موقعِ بعضِها من بعضٍ، واستعمالِ بعضِها معَ بعض"[121].

2. النظم: وهو ترتيب الألفاظ في الجملة المنطوقة أو المكتوبة بعد ترتيب المعاني في عقل المتكلم أو في نفسه عن طريق عملية "التعليق"؛ وذلك لأنَّ اللفظ تابع للمعنى في النظم. قال الجرجاني في ذلك: "وإذا كانَ لا يكونُ في الكلمِ نظمٌ ولا ترتيبٌ إلا بأنْ يصنعَ بها هذا الصَّنيعَ ونحوَهُ، وكان ذلك كلُّه مما لا يْرجعُ منه إلى اللفظِ شيءٌ، ومما لا يُتصوَّرُ أن يكونَ فيه ومِن صفتهِ - بانَ بذلك أنَّ الأمرَ على ما قُلناه من أنَّ **اللفظَ تبْعٌ للمعنى في النَّظم**، وأنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النُّطقِ بسبب ترتُّبِ **معانيها في النَّفس**، وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتًا وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ، وأنْ يجبَ النُّطق بهذه قبل النطق بتلك"[122].

والنظم عنده على ضربين:

الأول: نظم الحروف في بنية الكلمة، حيث ينظم الحرف مع الحرف لصياغة كلمة، وهو ترتيب اعتباطي، دون قصد واضع اللغة إلى إنشاء علاقة بين مباني الحروف التي لا معنى لها وبين معنى الكلمة في المعجم. وهو ما عليه رائد اللسانيات الحديث فرديناند دي سوسير. قال الجرجاني في ذلك: "إنَّ نظمَ الحُروفِ هو تَواليها في النُّطقِ فقط، وليس نظمُها بمقتضًى عن معنى، ولا النَّاظمُ لها بمقتفٍ في ذلك رسمًا منَ العقلِ اقتضَى أن يتحرَّى في نظمِهِ لها ما تحرَّاه، فلو أنّ واضع اللُّغة كان قد قال (ربضَ) مكان (ضرَبَ) لما كَانَ في ذلك ما يؤدي إلى فسادٍ"[123].

والثاني: يتم نتيجة لترتيب معاني الألفاظ ودلالاتها في النفس أولاً، ثم نظم الألفاظ لصياغة **الجملة** ثانيًا. قال الجرجاني في ذلك: "وأما نظمُ الكلمِ فليسَ الأَمرُ فيه كذَلك، لأنك تَقْتضي في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتّبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفس. فهو إذًا نظمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ، وليسَ هو النَّظم الذي معناهُ ضَمُّ الشَيءِ إلى الشّيءِ كيف جاءَ واتَّفق"[124]. ثم ذكر الفائدة من التفريق بين قولنا: حروفٌ منظومةٌ في كلمة، وكلِمٌ منظومةٌ في جملة بقوله: "والفائدةُ في معرفة هذا الفرقِ أنَّك إذا عرفتَه عرفتَ أنْ ليس الغرضُ بنظمِ الكلِم أن توالَتْ ألفاظُها في النُّطق، بل أن تناسَقتْ دلالتُها وتلاقتْ مَعانيها على الوجهِ الذي اقتضاهُ العقلُ. وكيف يُتَصورُ أن يُقصَدَ به إلى توالي الألفاظِ في النُّطق، بعد أن ثبتَ أنّهُ نظمٌ يُعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضِه معَ بعضٍ"[125].

3. الحصول على المعنى الدلالي الكلي للجملة:

وهو الثمرة النهائية التي يجنيها المتلقي من وراء عمليتين متتاليتين قام بها المتكلم وهما التعليق للمعاني في الذهن، فنظم الألفاظ في النطق والكلم في الكتابة، وهو معنى دلالي واحد هدف إليه المتكلم لا عدة معان، وينبغي على المتلقي أن يفهمه كذلك. قال الجرجاني في ذلك: "واعلمْ أنَّ مَثَلَ واضع الكلام مَثَلُ من يأخذ قطعًا من الذهب أو الفضة، فيذيبُ بعضَها في بعض حتى تصيرَ قطعةً واحدة. وذلك أنك إذا قلتَ: (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضربًا

شديدًا تأديبًا له) ؛ فإنك تحصلُ من مجموعِ هذه الكلم كلِّها على مفهومٍ هو **معنى واحدٌ**، لا عِدَّةُ معانٍ كما يتوهَّمه الناسُ. وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكَلِم لتفيدَه أنفُسَ معانيها، وإنما جئتَ بها لتفيدَه وجوهُ **التعلُّق** التي بينَ الفعل الذي هو ' ضَرَبَ ' وبينَ ما عملَ فيه، والأحكامُ التي هي محصولُ التعلُّق. وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي لنا أن ننظرَ في المفعولية من "عمرٍو"، وكونِ يوم الجمعة زمانًا للضرب، وكونِ الضرب ضربًا شديدًا، وكونِ التأديب علَّةً للضرب. أيتصوَّر فيها أن تُفردَ عن المعنى الأول الذي هو أصلُ الفائدةِ، وهو إسنادُ 'ضَرَبَ' إلى زيد، وإثباتُ الضَّرْبِ به له حتى يعقلَ كونُ عمرٍو مفعولاً به، وكونُ يوم الجمعة مفعولاً فيه، وكونُ (ضربًا شديدًا مصدرًا)، وكونُ التأديب مفعولاً له، من غيرِ أن يخطُر ببالك كونُ زيد فاعلاً للضربِ؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصوَّر ؛ لأن عمرًا مفعولٌ لضرب وَقَع من زيد عليه، ويومَ الجمعة زمانٌ لضربَ وقع من زيد، وضربًا شديدًا بيانٌ لذلك الضرب، كيف هو وما صفته؟ والتأديبُ علة له، وبيان أنه كان الغرض منه وإذا كان ذلك كذلك بانَ منه، وثَبَتَ أن المفهومَ من مجموعِ الكلم معنًى واحدٌ لا عدةُ معانٍ، وهو إثباتُك زيدًا فاعلاً ضرْبًا لعمرْو، في وقتِ كذا، وعلى صفة كذا، ولغرض كذا. ولهذا المعنى تقول: إنه **كلام واحدٌ**"[126]. فهذه السطور قد أثبتت أنَّ (**التعليق**) مرحلة سابقة على (**النظم**) في عملية بناء الجملة عند الجرجاني، وأنَّ الأولى تتعلق بترتيب المعاني في ذهن المتكلم، وأنَّ الأخرى ترتيب للألفاظ في التركيب الجملي الملفوظ والمكتوب، وأنَّ الأولى تُعدُّ مرحلة الإنتاج المخزونة في ذهن المتكلم، والأخرى تابعة لها ونتاج لها، وأنَّ الغرض الذي نحصل عليه من مجموع الكلم في نهاية المطاف هو **معنى دلالي واحد** يجب على المتلقي أن يفهمه كذلك، وأنَّ هذا الإنتاج يتفق مع ما ذهب إليه علم اللغة الحديث، وخاصة نظرية الاتصال اللغوي- كما سيأتي - وإنَّا لنسلم- مع كل ذلك - بتداخل هذين المصطلحين أثناء إنجاز الكلام واقعيًا.

ويمكنني تمثيل هذا الاتجاه بالمخطط التالي:

تعليق	<==	نظم	<==	معنى دلالي واحد
↓ المعاني الجزئية: (معجمية)، ولغوية (صوتية، صرفية، نحوية)، ومعانٍ كلية: (دلالية) في ذهن المتكلم.	<==	↓ نظم الحروف في كلمات، والكلمات في تركيب جملي معين وفق قواعد اللغة (الصوت، الصرف، النحو، الدلالة).	<==	↓ المعنى الدلالي الكلي الذي أراده المتكلم من وراء إنتاج الجملة.

المبحث الثاني:
دراسة بناء الجملة لدى المحدثين.

شهدت الدراسات اللغوية في الغرب منذ القرن التاسع عشر توسعًا ونضوجًا وتطورًا حتى صارت تدعى بـ(اللسانيات: Linguistique)، وفي سعيها إلى الدرس العلمي للظواهر اللغوية لم تحجم عن الاستعانة بالعلوم الأخرى مهما بدا بعضها بعيدًا عن مجال اللغة، فنشأت علوم علمية جديدة كاللسانيات النفسية والاجتماعية والجغرافية ونحوها. واتضحت معالم اللسانيات وحدودها اللغوية على يد العالم السويسري فرديناند دي سوسير (ت1913م) من حيث الاختصاص الذي صار يشمل جميع قطاعات اللغة على حدٍّ سواء، كالأصوات، والصرف والنحو والمعجم والدلالة من ناحية، ومن حيث المناهج التي نضجت وآتت أكلها، كالمنهج التاريخي والمقارن والوصفي من ناحية أخرى[127]. وكتاب دي سوسير (Course de Linguistique General) وترجمته:

(دروس في علم اللغة العام) الذي نشره تلاميذه عام 1916م، أي بعد ثلاث سنوات من وفاته - يعدُّ البذرة الأولى للمنهج الوصفي في دراسة اللغة (Descriptive Linguistique)، وقد تأثر بآرائه كثير من علماء اللغة في العالم، فظهرت على إثرها **ثلاثة اتجاهات رئيسة لدراسة الجملة** هي الاتجاه الوظيفي، والاتجاه التوزيعي، والاتجاه التوليدي التحويلي[128]. ولما بدأت معالم هذا العلم الجديد يلوح في درسنا اللغوي الحديث منذ أربعينيات القرن العشرين انقسم موقف الدارسين منه على **ثلاثة أقسام:**

الأول: مُهَوِّنٌ من شأن هذا العلم ورافض له؛ وذلك لأنه لم يقف على مبلغ ما فعله هذا العلم في الغرب من نهضة علمية لا تزال آثارها ممتدة حتى أيامنا.

والثاني: مُعَظِّمٌ له وتابع لغثه وسمينه، حتى جعله قطب الرحى في كل دراسته، ومهوِّنَ من شأن ما أنجزته الدراسات العربية القديمة في اللغة ومناهجها، وأخذ يطعن في علمائنا ويهدم في تراثنا، وذلك بحجة التجديد ومجاراة العصر.

والثالث: مُعْتَدِلٌ جعلَ من هذا العلم عاملَ تحديث وإثراء لا عامل مسخ وإلغاء؛ لأنه علمَ يقينًا أنَّ الإفادة من المناهج الحديثة لا يعني تجاوز خصوصية العربية الفصحى وما يحيط بها من ظروف تاريخية وحضارية وقومية.

وفي بداية القرن العشرين أدرك بعض دعاة الهدم وثوق العلاقة بين ظاهرة الإعراب والعربية الفصحى، فدعوا إلى إلغاء الإعراب من الكلام المنطوق والمكتوب معًا، مدَّعين أن لا قيمة له في الفهم والإفهام، وأنه لو كانت له قيمة ثابتة لأبقت العربية عليه في جريانها المستمر وتطورها الدائب في صورة اللهجات العربية. ولا يخفى ما لهذه الدعوة الخبيثة من خطر على اللغة العربية الفصحى وتراثها وإبداعها الفني من جهة، وعلى لغة القرآن الكريم وديننا الإسلامي الحنيف من جهة أخرى. فهي دعوة لوأد الماضي، ومسخ الحاضر، وتشويه المستقبل[129].

ولما كان **المعنى** هو الدافع الأساسي من وراء إنتاج الكلام فقد حُشدت النظريات والمناهج اللغوية القديمة والحديثة للتوصل إلى كنهه عبر وسائل وطرائق مختلفة، ولما كان هو **الغاية** المنشودة من وراء بلورة المحلل اللغوي رؤيةً جديدةً للتراكيب العربية - في ضوء علم اللغة الحديث- فقد ظهرت دراسات عربية وصفية حديثة تُؤصِّل وتجدد في آن واحد، فانطلقتْ من **المبنى** للوصول إلى **المعنى** خدمة للغة العربية، وصيانة لجوهر التراث العربي، الذي نسجَ خيوطه علماء العربية الأُوَلُ وأخرجه في ثوب رائع جميل بعض رواده المحدثين الذين جمعوا بين الأصالة والمعاصرة، منهم:

- الدكتور **خليل عمايرة** في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها)، الذي تعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف المتلقي حدود مقصود المتكلم ومراده[130].

فقد أتى برؤية جديدة تعدُّ نقطة تحولٍ للنظرية التوليدية التحويلية من مسارها لدى تشومسكي وأتباعه إلى مسار جديد يختلف عمَّا كانت عليه؛ لأنها تنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية وفق منهج وصفي لا يتنكر للتراث، بل يخدم الصالح منه ويبرزه أمام القائلين بعدم صلاحيته، ويجعل حركة الإعراب ركنًا من أركان التركيب اللغوي لا يقل أهمية عن أي مبنى من مبانيه الأساسية. فتكون تارة حركة **معنى** على أنها عنصر من عناصر تحويل الجملة من بنيتها التوليدية السطحية الإخبارية إلى بنيتها التحويلية العميقة ذات المعنى الجديد وفق قصد المتكلم، وذلك في بعض الأبواب النحوية القائمة على الانفعالات كالإغراء والتحذير، والاختصاص. ويجعلها تارة ثانية حركة **مبنى** اقتضاءً لعنصر تحويل جديد عن طريق الزيادة، والغرض

منها الحفاظ على سلامة القواعد العربية في بعض الأبواب النحوية كالنواسخ. و تارة أخرى **غير موجودة** و لا طائل من تقديرها مبنى أو معنى، ومنها المبنيات و الأسماء التي تقدر الحركات على آخرها للتعذر أو الثقل على حسب موقعها في الباب النحوي والحالة الإعرابية[131].

- ومن هذه الرؤى الجديدة وفق منهج وصفي وظيفي ما قدمه الدكتور **تمام حسان** من بداية بحثه عن مشكلة المعنى وتشقيقه إلى أن توصل إلى نظرية (تضافر القرائن المعنوية و اللفظية) التي تغني لديه عن العوامل، في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها).والعلامة الإعرابية عنده واحدة من تلك القرائن اللفظية التي تسهم في إيضاح المعنى النحوي في الجملة العربية[132].

ويرى بعض الباحثين[133] أنه بنظريته هذه يكون قد قام بإرساء القواعد وتثبيتها، وإيجاد الأرضية الصلبة وتأطيرها، إذ له الفضل في الترتيب والإبانة وجمع المتفرق. و بدا كأنه يريد إثبات جدوى (نظرية العامل) في النحو العربي من حيث أراد إلغاءها[134]؛ لأنَّ ما جاء به من قرائن التعليق وتضافرها يكاد لا يختلف عمَّا جاء به النحاة القدامى، **فالقرائن** المعنوية و اللفظية ما هي إلا **الضوابط** التي ضبط بها النحاة الأبواب النحوية سواء أكانت ضوابط دلالية أم بنيوية، ومن ذلك ما نجده في قول الرضي: "بل حقيقة المستثنى، متصلاً كان أو منقطعًا: هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا"[135]. فقوله: "بعد(إلا)وأخواتها" يمثل القرينة اللفظية الرتبة، وقوله: "مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا" يمثل القرينة المعنوية الإخراج. **وأرى** أنه قد تفرد على أقرانه بهذه النظرية التي تجمع في طياتها بين الأصالة والمعاصرة، حيث أعاد استنطاق وصياغة تراثنا اللغوي العربي الأصيل ولم يطمس هويته، وأفاد من الدرس اللغوي الحديث ولم يفرض نظامه، بل أصَّلَ وطوَّرَ، وجددَ بما يتلاءم مع روح حضارتنا العربية الإسلامية، وبما يبرز تراثنا اللغوي ويشفُّ عن أصالته.

- ومنها نظرية (الاقتضاء) التي قدمها الدكتور **فخر الدين قباوة** لتفسير نظرية العامل النحوي لدى القدامى، وتقديم الحل لهذه المشكلة لدى المحدثين في كتابه (مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء). حيث يرى أنَّ العمل النحوي مسألة قديمة، تمثل عنصرًا جوهريًا من مكونات الدرس والتحليل في تاريخ النحو عند العرب، وقد توهم كثيرون من الباحثين المعاصرين ضخامة منزلتها في الدرس النحوي، وبالغوا في تهويل وظيفتها المنهجية، فزعموا أنها كانت توجه النحاة في توزيع الأبواب والمواد، وتهيمن على تفكيرهم وأنظارهم، وتتحكم في مسيرة البحث والتقعيد، والتنظير والتمثيل، والتفسير والتعليل. ويعزو سبب هذه المشكلة إلى أنَّ القدامى أغفلوا تفسير مفهوم العامل بدقة واستيعاب، وأنهم ألقوا في معارضه عبارات موزعة متداخلة[136]. **وملخص هذه النظرية**[137]: أنَّ **الاقتضاء** يحدد العنصر اللغوي العامل في الإعراب: وهو عنصر النشاط المباشر في تلك الظاهرة العربية المتميزة؛ وذلك بالمزج بين المادة والمعنى، وهما العنصران المتفاعلان في التركيب، فيكون العامل ذا طبيعة ازدواجية. وعليه فإنَّ العامل هو **المُقْتَضَى**، أي: الرمز اللغوي الذي يدل على معان تركيبية، ويقتضي بلفظه ومضمونه في المقام والسياق ومقصد المتكلم ما يعبر عن ذلك. فالكلمات المفردة خارج التركيب تكون غنية عن المساعدة وصالحة للامتزاج بآلاف الكلمات من أخواتها، وعندما تدخل حيز التعبير تصبح بؤرة نشطة تقتضي عناصر خاصة، تتفرغ لها وتُشغَلُ بها وحدها؛ لتملأ حاجاتها وتتمم الدارة التي افتتحتها مما ييسر لها أن تترك آثارًا صوتية تحدد وظائف تلك العناصر، وتشدها إليها في التركيب. **والفعل** أبرز تلك العناصر في التبئير: لما يتسم به من ظهور الحدث فيه، ومن حيوية ونشاط واستطالات، ثم تليه المفردات التي تشارك الفعل

في الحَدَثيَّة، كالمشتقات والمصادر وحروف المعاني.

والعلامات الإعرابية: هي تكثيف كلمات أو عبارات، كانت تتضمن الدلالة على الوظائف التركيبية، شأن كثير من الرموز الصوتية المتعارف عليها في اللغات عامة والعربية خاصة.

أسباب رفض نظرية (العامل)، والرد عليها:

سبب بروز هذه المشكلة أنَّ القدامى أغفلوا تفسير مفهوم العامل بدقة واستيعاب، وأنهم ألقوا في معارضه عبارات موزعة متداخلة، لا يضمها مذهب واضح السبيل أو اتجاهات محددة القسمات[138]؛ مما أدى ببعض المتأخرين والمحدثين إلى رفض نظرية (**العامل**)، ونادوا بإلغائها للتالي:

1. أنه مجرد (تصور عقلي) لا وجود له. **والرد** عليه: أن هذا التصور قد أثمر نتائج طيبة تقف شامخة حتى اليوم بين ما يقدمه الباحثون الغربيون من بحوث، وإن يكن هذا التصور أقصى ما توصل إليه نحاة العربية في اجتهادهم لتفسير ما يدور في التفكير فإنه يعد مرحلة من المراحل الأخيرة لتطور النظرية التحويلية لدى تشومسكي، وهذه المرحلة توسم بـ"منهج العامل والربط الإحالي"[139]، وهما المصطلحان: (agent , operator)[140].

ويعتقد الدكتور محمد زياد كبة مترجم كتاب (تشومسكي) الذي ألفه الباحث اللساني البريطاني جان ليونز عام (1970م): "أنَّ تشومسكي أخذ مبادئ نحوه التحويلي عن العربية من خلال اللغة العبرية التي قدم رسالته لنيل درجة الماجستير فيها، ومن المعروف أنَّ للنحو العربي أثرًا بالغًا في النحو العبري"[141].

2. أنه ألجأ النحاة إلى ما يعرف بـ(التأويل النحوي). **والرد** عليه: أنَّ أقصى ما توصل إليه تشومسكي وأتباعه في النحو التحويلي هي البنية المضمرة(deep structure) وهم لا يسلمون بوجودها في فكر المتكلم يقينًا، وإنما يقرون بأنها أقصى فرضية مقبولة حتى الآن لتفسير الحقائق المحيرة في اللغة، وهي الأصل في التقعيد لديهم، وما القواعد التحويلية إلا صورة من صور(التأويل النحوي)[142].

3. أنَّ النحاة قد تأثروا بالأعاجم في فكرة (الحذف والتقدير)، وبالفلسفة بوجه عام، وبالتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات بوجه خاص[143]. **والرد عليه من وجهين:**

الأول: إنَّ ادعاء قيام النحو العربي على التأثر بالأعاجم يحتاج إلى دليل علمي قاطع، والحق أنَّ الدرس النحوي عند العرب نشأ في الثلاثينيات من القرن الهجري الأول على عهد خلافة الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وانتشرت بعض أحكامه وتقسيماته وتفسيراته وقياساته على يد أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه ومن أخذ عنهم، حتى إذا تصدى له الخليل ثم سيبويه كان بين يديهما تراث نحوي عربي أصيل، ولم تترجم أثار الفيلسوف اليوناني أرسطو إلا بعد وفاة الخليل، وقد ترجمه حنين بن إسحاق(194هـ- 260هـ) في القرن الثالث الهجري[144].

و يعترف بعض المحدثين بأنَّ " الإبداع اللغوي والمناقشة الواعية قد برزتْ منهجًا واضح المعالم في طرق معالجة قضايا للغة والنحو، على يد الخليل بن أحمد(ت175هـ) وتلميذه سيبويه (ت180هـ)، منهجًا سار عليه كل من شاء أن يدرس اللغة قديمًا وإلى يومنا هذا"[145].

والثاني: إنَّ لعلم اللغة أن يستعين بما يشاء من العلوم الأخرى لتفسير ظواهرها، وقد لجأ علم اللغة الحديث إلى علوم الفلسفة والمنطق، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الفيزياء والرياضيات، وعلم البيولوجي وجراحة المخ والأعصاب[146]. و "إنَّ الإفادة من المناهج الحديثة في دراسة العربية ونحوها مطلب مشروع؛ فاللغة - بصفتها ظاهرة اجتماعية - ميدان واسع للبحث والدراسة، ...، فيبقى باب الدرس والبحث مفتوحًا، ...، إذ في ما أصَّله النحاة من دقة النظرة، وعميق التمحيص، ما يشكل قاعدة

صلبة ومتينة تلتقي في العديد من الأصول ومبادئ النظر اللساني الحديث، وتُعين دارس التراث ألا ينخلع من دائرة العربية ومنطقها؛ فلكل لغة جوهرها وظروفها"[147]. ومن خصوصيات اللغات - على سبيل المثال - أنَّ التثنية في العربية مثلاً تتم طبقا للمعيار التركيبي النحوي (المطابقة)، أمَّا في الإنكليزية تتم طبقًا للمعيار المعجمي. وهو السبب الذي جعل دي سوسير لا يفرق بين المعيارين؛ وذلك لأنَّ ما يمكن أن يكون معيارًا تركيبيًا وجزءًا لا يتجزأ من النظام اللغوي(langue) المتواضع عليه بين الجماعات البشرية في لغة ما، يمكن أن يكون معيارًا معجميًا وجزءًا لا يتجزأ من النظام الكلامي الفعلي (parole) في لغة بشرية أخرى[148]. ويأتي بعضهم[149] ليهدم هذه الخصوصية، و الكثير من خصوصية لغتنا العربية التي حفظها الله بحفظ كتابه العزيز، وذلك بدعوى التطوير الذي لا يكون لديه إلا باتباع الغرب، فينادي بحذف المثنى و الاكتفاء بصيغة المفرد والجمع أسوة باللغات الأوربية واللهجات العامية.

المبحث الثالث:

عملية الاتصال اللغوي.

أشرنا سابقًا إلى أنَّ عبد القاهر الجرجاني في نظرية "**التعليق**" يلتقي مع أشهر النظريات اللغوية الحديثة من جهة، ومع عملية الاتصال اللغوي في العصر الحديث من جهة أخرى. وهو لقاء متأخر عبر الزمن؛ ذلك أنَّه درس بناء الجملة من المعنى إلى المبنى، وأنه انطلق من دور المتكلم لا المتلقي، وهو اتجاه معاكس لما عليه النحاة قبله وبعده، ولعل في مقولته السابقة دليلاً عمَّا نقوله هنا، فضلاً عن مقولته اللاحقة التي تشير إلى الكيفية التي يتم فيها عملية الاتصال اللغوي باعتبار المتكلم هو محدث المعاني وصانع النظم. فيقول في ذلك: "وشبيهٌ بهذا التوهُّم منهم أنك قد ترى أحدَهم يعتبر حالَ السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتَّب في نفسِه إلاّ بترتُّب الألفاظِ في سمعه ظنَّ عند ذلك أن المعاني تبعٌ للألفاظ، وأن الترتُّب فيها مكتَسبٌ من الألفاظ ومن ترتُّبها في نطقِ المتكلم. وهذا ظنٌّ فاسد ممن يظنه؛ **فإنَّ الاعتبار ينبغي أن يكون بحالِ الواضع للكلام والمؤلِّف له**. والواجبُ أن ينظرَ **إلى حالِ المعاني معه** لا مَعَ السامع"[150]. وهذه المقولة تعدُّ أساس نظرية (التعليق) التي تقوم عليها نظرية الاتصال الحديثة[151]؛ فالعملية الاتصالية بين المتكلم والسامع تبدأ من نقطة المتكلم نفسه الذي يريد نقل المعنى الذهني الذي يدور في عقله إلى السامع الذي ينبغي عليه فهم المعنى الذي أراده المتكلم من خلال المبنى والتركيب اللغوي الذي تلفظ به المتكلم لإيصال المعنى إلى السامع. ويفهم منها أنَّ عملية الاتصال اللغوي لا تتم إلا بطرفين هما المتكلم والسامع، والمعنى هو الرسالة التي يريد إيصالها إلى السامع، فالرسالة هنا هي الكلام المؤلف من قبل واضعه وهو المتكلم.

وفي السطور التالية توضيح لمفهوم الاتصال، وعناصره، والكيفية التي تحدث بها عملية الاتصال بين المتكلم والسامع من خلال مقترح للنظام الذي يتضمن التنوع الكامل للاتصال اللغوي المتمثل في الحدث الكلامي.

الاتصال في المعجم: جاء في اللسان: "والوصلة: الاتصال. والوصلة: ما اتصل بالشيء. قال الليث: كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة، والجمع وصل. ويقال: وصل فلان رحمه يصلها صلة. وبينهما وصلة أي اتصال وذريعة"[152].

مفهوم الاتصال: "عملية نقل هادفة للمعلومات، من شخص إلى آخر، بغرض إيجاد نوع من التفاهم المتبادل بينهما"[153]. وتعرف الجمعية الأمريكية للتدريب الاتصالات التنظيمية بأنها "عملية تبادل الأفكار والمعلومات من أجل إيجاد فهم مشترك وثقة بين العناصر الإنسانية في المنظمة"[154].

عناصر الاتصال[155]**:**

تتكون عملية الاتصال كما ذكر الطوبجي[156] من أربعة

عناصر لا تتم عملية الاتصال إلا بها وهي: (المرسل، والرسالة، والوسيلة، والمستقبل)، و يضيف حريري إلى تلك العناصر الأربعة عنصرًا آخر مهمًا هو (التغذية الراجعة) [157].

وفيما يلي نتناول كل عنصر من تلك العناصر بشيء من الإيجاز:

1. المرسل: هو مصدر الرسالة، أو(المتكلم)، أو النقطة التي تبدأ عندها عملية الاتصال.
2. الرسالة: هي الموضوع أو المحتوى (المعاني أو الأفكار) الذي يريد المرسل أن ينقله إلى المستقبل، ويتم عادة التعبير عنها بالرموز اللغوية (الكتابة)، أو اللفظية (النطق) أو غير اللفظية (الحركات والإشارات) أوبهما معًا.
3. الوسيلة: هي الطريقة أو القناة التي تنتقل بها الرسالة من المرسل إلى المستقبل.
4. المستقبل: هو الجهة أو الشخص الذي توجه له الرسالة ويستقبلها من خلال أحدى حواسه المختلفة أو كلها (السمع والبصر والشم والذوق واللمس) ثم يقوم بتفسير رموز الرسالة ويحاول إدراك معانيها.
5. التغذية العكسية (أو الاستجابة): هي إعادة إرسال الرسالة من المستقبل إلى المرسل واستلامه لها وتأكده من أنه تم فهمها، والمرسل في هذه الحالة يلاحظ الموافقة أو عدم الموافقة على مضمون الرسالة.

ويرى علم اللغة الحديث أنَّ عملية الاتصال اللغوي (ويطلق عليها أيضًا: الإيصال، والتواصل، والتبليغ، والإبلاغ) - هي الوظيفة الأساسية للغة- أية لغة - بوصفها أداة الإيصال، ووسيلة التواصل.

وقد لاحظوا أنَّها تتمثل في نقل رسالة (فكرة، أو معلومة، أو خبرة) من مرسل (المتكلم، أو المتحدث، أو الكاتب) يرسلها إلى متلقٍ (السامع، أو المخاطب، أو المستقبل، أو المرسل إليه، أو القارئ) خلال قنوات الاتصال (الوسائط) الحاملة لهذه الرسالة، وهي متعددة، فقد تكون **اللغة** نفسها عندما يكون الاتصال مباشراً بين المرسل والمتلقي، وقد تكون قناة أخرى عندما يكون الاتصال غير مباشر. فإذا كانا حاضرين لحظة الاتصال ولكن حضورهما متباعد مكاناً فإنَّ قناة الاتصال قد تكون الهاتف، أو الكتابة، أو رسائل البرق أو أي شيء آخر. وإذا كان المرسل غائبًا والمتلقي غير معروف فإنَّ قناة الاتصال قد تكون **الكتاب**، وقد تكون قناة الاتصال هي الهواء في حالة الاتصال الشفهي. **ويشترط** أن يكون طرفا الحديث أو الاتصال متفقين من قبل على نظام رمزي، ويسمى (كود الرسالة)[158]، ويتكون هذا النظام من: **علامات لغوية:** هي الألفاظ، وهي تتألف من عناصر لغوية هي الفونيمات (phonemes) وهي الوحدات الصوتية، والمورفيمات (morphemes) وهي الوحدات الصرفية، والقواعد النحوية المضبوطة (grammar): وهي التي تحكم العلاقات بين هذه العناصر اللغوية وتنسق بينها.

والعلامات اللغوية (الألفاظ) هي كيانٌ ذو وجهين هما:

- الدال: وهو الصورة السمعية أو الكتابية (الكلام).
- والمدلول: وهو التصور (المعنى).

وإذا استعملت هذه العلامات في **جملة**، فهي تتيح بدالها ومدلولها إقامة عملية رجوع إلى العالم الخارجي من خلال (سياق)[159] الحال أو الموقف للجملة نفسها[160]. وينشأ معنى أي" كيان في نظام رمزي من علاقاته بالكيانات الأخرى، ومجموع هذه الكيانات ومدلولاتها تؤلف نظامًا رمزيًا يستخدم الاتصال، أي تؤلف **لغة**"[161]. وما **يجب على باحث علم الأصوات**: أن يراعي في دراسته التي يطلق عليها (علم الصوتيات) "الجزء الخاص **بإنتاج** الصوت والجزء المتعلق **بانتقاله**، ثم الجزء الخاص **باستقباله**. إلا أننا نلاحظ إهمال الجزء الخاص باستقباله من قبل علماء اللغة، وترك البحث فيه إلى علماء وظائف الأعضاء

وحصر جهودهم بإنتاج الصوت"[162] ؛ وذلك لأنَّ الصوت له علاقة بعملية التصويت الفيزيائي فيعرف الصوت بأنه: "الأثر الواقع على الأذن من بعض حركات ذبذبية للهواء"[163]،

ومصدر الذبذبة في الصوت اللغوي يحدثها الجهاز الصوتي للمتكلم.

وتوضيح هذا الدور في المخطط التالي:

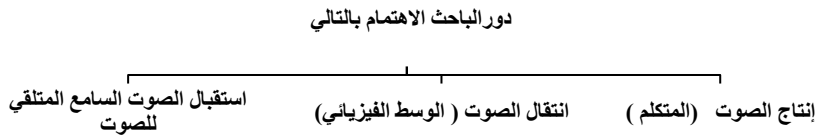

وقد ظهر في السبعينيات اتجاه جديد عند فلاسفة اللغة الأمريكيين المتأثرين بالمذهب النفعي أو البرجماتي (pragmatism)، يرى أنَّ تلك النظرة التي تسلكها عملية الاتصال اللغوي تغفل عن السياق وأغراض المتكلم البلاغية التي يطلقون عليها الأغراض النفعية، كما أنَّها توحي بأنَّ الاتصال اللغوي محدود في تبليغ المعلومات، وتهمل قاعدة الاستنتاج القائمة على أساس المشاركة في الاتصال الناجح.

وينتقدونها بأنَّها تفترض أن المتكلم يتكلم حرفيًا، وعلى وتيرة واحدة من إنجاز القول، لا بسخرية أو بتهكم أو غير ذلك، وتفترض أنه يتكلم مباشرة وبدون مداراة، وأن ما يقوله لا يعدُّ ما يقصده تمامًا، فإذا قال مثلاً (سوف أرد لك هذا)، احتمل أن يكون المتكلم قاصدًا به وعدًا أو وعيدًا. والمشكلة كيفية تحديد المتلقي لأي الأمرين[164].

ويبدو أنَّ هذه المشكلة قد فطن إليها البلاغيون العرب قديمًا، وعملوا على حلها من منطلق عبارتهم الشهيرة (لكل مقام مقال)، وهي ما تسمى حديثاً بالمعاني العالمية، أو المقامية أو الاجتماعية[165]. ومنه سياق قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[الدخان: 49] فموقف الآية أو مقامها هو موقف تعذيب الكافر يوم القيامة، لا موقف عزته وكرامته - كما كان يدعي ذلك في الدنيا - بل موقف ذلته وهوانه. ومن هنا فإنَّ الغرض من الإخبار في الآية هو السخرية، وهو سخرية ملائكة العذاب وزبانية جهنم من الكافر.

ويقترح باخ (Bach) وهارنيش (Harnish) عام 1979م نظاما يتضمن التنوع الكامل للاتصال اللغوي المتمثل في الحدث الكلامي على نحو الشكل التالي:

ويتضح من هذا الشكل أنَّ عملية الاتصال تحدث بين المتكلم والسامع وأنَّ الدور بينهما **عكسي**، حيث يقوم **المتكلم** بنقل الغرض الموجود في ذهنه (المركز العصبي) عن طريق إخضاعه لنظام اللغة المتمثل بآلية إنتاج الكلام، ويؤلف وفقه **جملة** تكون هي المختارة عن طريق التفاعل

بين الدلالات في ذهنه، ثم يرسلها من جهازه العصبي إلى جهاز النطق المتمثل في الحنجرة والأوتار الصوتية واللسان الذي يعمل على النطق بها على هيئة إشارات صوتية تأتلف في **جملة** منطوقة، ومن هنا يتضح **دور المتكلم في تحويل المعنى إلى مبنى.** ثم يأتي دور **السامع** في الاتجاه المعاكس له تمامًا، **فيحول المبنى إلى معنى**، حيث يبدأ بعد سماعه للكلام بواسطة الأذن بعملية التمييز والإدراك المتسلسل للأصوات ومعناها المعجمي، وفق النظم والدلالة والأفكار السياقية، ثم فهمها عن طريق الجهاز العصبي؛ وبذلك يصل إلى الأفكار النفعية أو **الغرض** الذي أراد المتكلم أن يوصله إلى السامع عن طريق فهمه للجملة.

ويتبين لنا مما سبق أنَّ عبد القاهر الجرجاني قد أشار إلى المعاني والأغراض بل ألحَّ عليها في مقولاته السابقة، وأنَّه قد انطلق من دور المتكلم، وفق عملية الاتصال اللغوي الحديثة، وأنَّه قد جعل المباني خدمًا للمعاني وتابعة لها، وجعل من الألفاظ أوعية للمعاني، وبهذا تكون **المباني** عنده هي **الوسيلة** أمَّا **المعاني** فهي **الغاية**.

"فالمعنى هو المهم وهو الغاية من عملية الاتصال، وهو ما يعضُّ عليه المتكلم والمتلقي بالنواجذ، وهو سيد المبنى. أما المبنى فلا يخرج عن كونه وسيلة اتفق عليه أفراد الجماعة اللغوية لأداء المعنى، فهو وعاء للمعنى، وخادم له. وصحة أداء المبنى للمعنى هو غاية ما يسعى إليه علم النحو أو هكذا يجب أن يكون "[166].

ومن هنا نقول إذا كانت اللغة أداة للاتصال، ووسيلة للتواصل، ووظيفة اللغة هي تنفيذ شروط[167] الفهم الطبيعي بين الطرفين، باعتبار الفهم والإفهام بين المتكلم والمتلقي هو شرط عملية الاتصال - فهل هذا يعني أنَّ وظيفة اللغة هي الإبلاغ فحسب؟ **وللإجابة عن هذا السؤال أقول:** إنَّ تعريف اللغة ذاتها بأنها وسيلة للاتصال بين الناس، وأداة للتواصل بين طرفي الحديث هو تعريف غير دقيق إلى حدٍّ بعيد؛ لأنَّ الوظيفة اللغوية لم ولن تنحصر بوظيفة الاتصال اللغوي؛ فهناك وظائف أخرى لها تتعدد بتعدد أنواع الخطاب اللغوي، وتعريف اللغة من خلال وظيفة واحدة من وظائفها هو تعريف غير كافٍ؛ لذا لابد من التعرف على أنواع الخطاب اللغوي لتتجلى لنا وظائفها كما يعرضها المبحث التالي.

المبحث الرابع:
أنواع الخطاب اللغوي.

لما كان العلمُ إنتاجًا حضاريًا فإنَّ الحضارة العربية الإسلامية قد عرفت نشاطًا علميًا واسعًا في جميع مناحي الحياة، وما يصلح العباد ويعطي للإنسانية مبررَ وجودها وبقائها واستمرارها، فتداخلت هذه العلوم في عدد من الميادين وتواشجت وشد بعضها برقاب بعض واتسمت بالرؤية الشمولية.

ومن هذه العلوم **علم أصول الفقه** الذي يعدُّ ألصق العلوم بدراسة المعنى؛ لأنَّه يتعلق باستنباط الأحكام الشرعية، لذلك جاء في تعريفه: "هو علم يتعرف منه استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها الإجمالية اليقينية.

وموضوعه الأدلة الشرعية الكلية من حيث إنها كيف تستنبط منها الأحكام الشرعية. **ومبادئه** مأخوذة من العربية وبعض من العلوم الشرعية كأصول الكلام والتفسير والحديث وبعض من العقلية. **والغرض** منه تحصيل ملكة استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها الأربعة، أعني الكتاب والسنة والإجماع والقياس"[168].

ولما كانت الكيفية موضوعهُ والملكة غرضهُ فقد نظر الأصوليون لماهية الكلام نظرة تختلف عن النحاة في تعريف الكلمة وتأليفها قال الرازي: " اعلم أن لفظة الكلام عند المحققين منا تقال بالاشتراك على المعنى **القائم بالنفس** وعلى الأصوات المتقطعة المسموعة"[169]. وفي هذا

التعريف إشارة إلى التفريق بين الكلام واللغة كما هو لدى المدرسة الوصفية التركيبية وعلى رأسها زعيمها الأول دي سوسير من جهة، وإشارة إلى نظرية الاتصال والتلقي باعتبار المعنى القائم في نفس المتكلم (العقل) أولاً، ثم يعبر عن المعنى بالحدث اللغوي، الأصوات المتقطعة المسموعة (الكلام) الذي ينطلق منه المتلقي لفهم ما أراده المتكلم من جهة أخرى. **والملكة** عند الأصوليين هي الآلة والأحكام والقوانين التي تحكم وتنظم المعنى القائم بالنفس الذي لا يختلف ولا يتغير في جميع اللغات، وهي إشارة إلى المقدرة اللغوية العالمية عند أصحاب المدرسة التحويلية التوليدية وعلى رأسهم زعيمهم الأول تشومسكي من ناحية، والتفريق بين ما هو جماعي (اللسان) الذي يعدُّ النظام الذي يحكم ذلك المعنى و بين ما هو فردي (الكلام) وهو الأمارة التي تدل على ذلك المعنى، وتكون أمارة منطوقة قولاً، أو مكتوبة خطًا، ففي هذه الأمارة إشارة إلى التفريق بين ثلاثة مصطلحات هي(اللغة واللسان والكلام) كما ذهب إليه دي سوسير من ناحية أخرى. قال الدار قطني في ذلك: "ويجب أن يعلم أن الكلام الحقيقي هو المعنى الموجود **في النفس** لكن جعل عليه **أمارات** تدل عليه: فتارة تكون قولاً **بلسان** على حكم أهل ذلك اللسان وما اصطلحوا عليه وجرى عرفهم به وجعل لغة لهم، وقد بين تعالى ذلك بقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾[ابراهيم: 4]، فأخبر تعالى أنه أرسل موسى عليه السلام إلى بني إسرائيل بلسان عبراني، فأفهم كلام الله القديم القائم بالنفس بالعبرانية، وبعث عيسى عليه السلام بلسان سرياني، فأفهم قومه كلام الله القديم بلسانهم، وبعث نبينا صلى الله عليه وسلم بلسان العرب، فأفهم قومه كلام الله القديم **القائم بالنفس** بكلامهم؛ فلغة العرب غير لغة العبرانية ولغة السريانية غيرهما، لكن الكلام القديم القائم بالنفس شيء واحد لا يختلف ولا يتغير. وقد يدل على الكلام القائم بالنفس **الخطوط** المصطلح عليها بين كل أهل خط (الكتابة)، فيقوم الخط في الدلالة مقام النطق باللسان، وقد بين تعالى ذلك فقال: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[الجاثية: 29]، فقام الخط مقام **النطق**، لما كان يدل على الكلام دلالة النطق، لكن الخطوط تختلف بحكم الاصطلاح و المواضعة وقلة الحروف وكثرتها"[170]. وقد ساهمت المكونات الحضارية الإسلامية في فتح آفاق الرؤية المتعددة إلى النص وفق ثلاث زوايا متباينة لتباين أنواع الخطاب[171] في اللغة، يمكنني إيضاحها على النحو التالي:

النوع الأول: الخطاب الاتصالي: وهو الخطاب اليومي الذي يدور على مبدأ الاتصال النفعي والتداولي بين طرفي الحديث فأكثر، وهذا النوع يحيل اللغة إلى أداة تؤدي وظيفة التبليغ، أو الإبلاغ. وهذا لخطاب يقوم على الاتفاق الضمني بين المرسل والمتلقي على مألوف النص المستخدم فيه لفظاً ومعنى وتركيباً، والنظام المستخدم فيه يجب أن يخضع لمعيارية النظام المتعارف عليه بين المتكلمين، والكلمات يجب أن لا تتعدَّى معانيها الأولية المعجمية، وإذا صادفت أن شكلت في تركيبها شكلاً من أشكال الاستعارة أو المجاز فيجب ألاَّ تخرج عن الإطار التواصلي، أي يجب أن تكون مما يقره السياق الاجتماعي ومما يتعارف عليه، مثل قولنا: (عين الحقيقة).وأخيرا يجب أن يتضمن هذا الخطاب إشارات مباشرة يتمكن المتلقي من التقاطها للدخول مع المرسل في حوارٍ متكافئ على أساس من الفهم والإفهام، أو الفهم المتبادل. وبهذا يتبين أنَّ **الكلام** فيه لا يطلب لذاته، ولكنه يطلب **لكونه أداة تقوم بنقل** الأفكار، ولا يؤدى هذا النوع من الخطاب مهمته فكرة ودلالة ومضمونًا ومعنى إلا إذا كان مكتسبًا **لتواضع** المرسل والمتلقي عليه بصورة ضمنية غير معلنة كما أسلفت. قال

الجاحظ في هذا النوع: " لأنَّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجرى القائل والسامع إنما هو الفهم و الإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذاك هو البيان في ذلك الموضع"[172].

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: إذا كان الأمر كما يقول الجاحظ **فمن المسؤول عن وصف الكلام بالغموض وعدم الوضوح في هذا النوع من الاتصال؟**

أقول: بما أنَّ الغاية من اللغة هي الإبانة والوضوح في هذا المقام فإنَّ المسؤول عن وصف الكلام بعدم الوضوح أو اللبس هو المتكلم نفسه لا المتلقي؛ ذلك أنَّه ناشئ عن إخفاقه في عملية التوصيل السليم؛ بخروجه عن مبدأ الجماعة اللغوية الواحدة، لذا يكون قد أفسد على نفسه أن يكون متكلماً من جهة، وأفسد على المتلقي فهم ما يريده من جهة أخرى. بدليل أنَّ المتكلم نفسه يفهم المعاني التي تجول في خاطره ويريد نقلها إلى المتلقي بيد أنَّه أخفق في التعبير عنها؛ "لأنَّ دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته"[173].

ورأى اللغويون والأصوليون أنَّه مادام هذا **الخطاب** قائمًا على علاقة وطيدة بين طرفي الحديث فإنَّ هذا النوع يأخذ دلالته من وظيفته (الإيصال)؛ لذا فقد سموا الرسالة بيانًا، وسموا العلاقة بين المرسل والمتلقي التبيين[174].

النوع الثاني: الخطاب الإبداعي: وهو الخطاب الأدبي الذي يدور على مبدأ الأجناس الأدبية الشعرية والنثرية، الذي يحيل نفسه إلى **لغة** ويجعلها **غاية الكلام ووظيفته** في مراتب الأداء. ووجوده مرهون أيضًا بالوجود الاجتماعي، إلا أنَّه يقوم على غير ما يقوم عليه الخطاب التداولي السابق؛ لأنَّه يتأسس **انزياحًا** عنه ومغايرة للمألوف المعتاد، والعرف فيه أن يكون كذلك. "ولا يعني تحديد هذه الكيفيات وكشف طرق الانتقال من الانتظام إلى غير الانتظام - وضع قواعد أو قيود أو ضوابط على عملية الإبداع اللغوي في أية صورة، وإنَّما يؤدي تحليل الانحراف عن المعيار إلى نتائج دقيقة تفسرها تفسيرًا مقبولاً، يكشف عن عوالم كامنة محتملة للنصوص لا تقل قيمة عن العوالم الحقيقية الظاهرة "[175]. لذا فالاتصال الإبداعي يقطع الصلة مع التواضع ما استطاع إليه سبيلا، من حيث المعاني لا المباني، ويخرج بدلالة الكلمات - بحسب حاجته إلى التعبير عن معانيها الأولية والمعجمية - إلى دلالات ينجزها الكلام في آنية إنجازه وتركيبه، ويضع الدلالة في قلب السياق اللساني؛ ذلك لأنَّ هدفه لا يقوم على التواصل إلا بشكل غير مباشر، ولما كان حاله على الدوام كذلك **فإنَّ الكلام فيه يطلب لذاته** لا لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار كسابقه. وذلك لأنَّ المبدع " لا ينقل موقفًا إيصاليًا كالموقف الذي يتوخَّى مطلق القائل نقله بواسطة العلامات اللغوية، وإنَّما ينقل لغة تَخْيِيْلية محضَة، **فاللغة** عنده ليست وسيلة لسواها، بل هي **غايته** التي يروم نقلها في **الجمل** والكلمات"[176]؛ لهذا فالكلام هنا - كي يؤدي رسالته فكرة ودلالة، و مضمونًا ومعنى - غير محتاج إلى أن يكون مكتسبًا لتواضع المرسل والمتلقي، لا بشكل ضمني ولا بشكل سابق على وجوده، فحاجته إلى نظامه وسياقه أولى. فهو بالابتداع يكون لا بالاتباع، فالإشارات اللسانية المتضمنة فيه إذا التقطها المتلقي فإنَّه يتصرف فيها على أنَّها إشارات حُرَّة أو مفتوحة نظاماً وسياقًا، تؤدي به إلى بناء كلام على كلام، ونص على نص، لا على أساس التكافؤ مع المرسل والفهم المتبادل، بل على أساس أنَّ الثاني يقف من الأول موقف **المشارك** والمنتج لمعنى الكلام[177]. قال عباس منير في: الكينونة الأدبية تطابق أم تباين؟ "ما من شك أنَّ الذي بين اللغة والفكر من صلات عضوية أيَّدتها الأبحاث الفسلجية (الكهرباء الفسلجية)، وما يسمى بـ(اللسانيات العصبية) - هو من الترابط والتضافر ما يمكِّننا أن نزعم مطمئنين أن لا فكر بلا لغة، ولا لغة بلا فكر. فإذا

كان الإحساس الجمالي بقيمة الجميل هو فكر، يصير واضحًا أنَّ الإحساس بالجميل هو **لغة** باعتبار أن لا فكر بلا لغة، ولا لغة بلا فكر، وكأنَّ الذي ما بين التفكير الجمالي واللغة الجمالية هو ما بين الشيء وصورته، اللغة الجمالية هي هوية التفكير الجمالي، تلك الهوية التي يتحول بها التفكير من حالته المجردة غير الملموسة إلى حالته المادية الملموسة، ...، وهو يرسم الحدود الجمالية الكائنة بين المدرك والمتلقيً، ... فالأمر ليس أمر حضور المتلقي فقط، بل هو حضور العمل الجمالي"[178].

وفي هذا المقام تساؤل يفرض نفسه، وهو:

ما العلاقة بين اللغة المجازية والنحو والمعجم؟ وكيف تقوم العلاقات المجازية برأب الصدع الحاصل في الجملة بين الدلالة والنحو؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى الحديث عن اللغة المجازية، والانفصال الدلالي، والانفصال النحوي. حيث يفسر بعض المحدثين[179] ظاهرة إهدار علاقات الارتباط المنطقي في لغة المجاز عن طريق نظرية (الاستعمال العُدُولي)، و من خلال ظاهرة لغوية واسعة هي (نقل المبنى من معناه إلى معنى آخر)، وذلك بالفصل بين **الجملة** غير المقبولة نحويًا والجملة غير المقبولة دلاليًا. فيشير إلى أنَّ المعنى يتكون من عناصر على مستويين: المستوى النحوي والمستوى المعجمي. فإذا قلنا: ضربَ زيدٌ عمرًا، فهي **جملة** مقبولة نحويًا ودلاليًا؛ لأنها قائمة على الخصائص النحوية للفعل وهي الزمن والحدث والتعدية. والخاصية المعجمية للفعل (ضربَ) وهي قيود التوارد المعجمي مع الفاعل والمفعول. فإذا قلنا: قد زيدٌ عمرًا، أو جلسَ زيدٌ عمرًا، فإنَّها غير مقبولة نحويًا، لإهدار إحدى الخصائص النحوية للفعل وهي الزمن والحدث في الأولى، والتعدية في الثانية. ولكننا لو أهدرنا الخاصية المعجمية فقط وهي قيود التوارد وجعلناها بفعل متعدٍّ لا يصلح له الفاعل أو المفعول، قلنا: أكلَ زيدٌ عمرًا؛ كانت **الجملة** مقبولة نحويًا لكنها غير مقبولة دلاليًا. إلا أنَّ العلاقات المجازية تتدخل هنا لإنقاذ تعبير تحقق له الصحة النحوية، فيقال مثلاً: إنَّ لـ(أكلَ) مجازًا هو غمط الحقوق، وأمَّا بالاستعانة بالعلاقات المجازية لتحل محل العلاقات المعجمية المهدرة فهي إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له. ولقد سبق **سيبويه** المحدثين في التمييز بين الجملة المقبولة نحويًا والجملة المقبولة دلاليًا، والجملة الصحيحة والجملة غير الصحيحة من حيث المبنى والمعنى، والجملة المنزاحة إلى المجاز ويطلق عليه الكلام (المستقيم الكذب)، وذلك في عقدهِ بابًا في مستهل كتابه بعنوان: (الاستقامة من الكلام والإحالة) قال فيه: " فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا. وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ: أتيتك غدًا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زَيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ"[180]. أمّا مصطفى حميدة فيرجع هذا الإهدار في العلاقات المنطقية إلى ما يسميه بـ(القرينة التَّخَيُّلِيَّة) التي تعتمد على (التخيل)، و(القرينة الشعرية) التي تغفر للشاعر ما يقترفه من الضرائر الشعرية بدلاً من (المفارقة المعجمية) التي تعدُّ قرينة مانعة من إرادة المعنى عند تمام حسَّان؛ لأنَّها عنده ظاهرة وليست قرينة، وتحتاج إلى تفسير من قبل الباحث؛ ولأنَّها تعين على فهم المعنى المقصود أيضًا. ويقدم حميدة الدليل على ذلك بقوله: " إننا نسمع أديبًا يقول: (البحرُ يضحكُ)، فنتقبل **الجملة** منه معجبين، ثم نسمع الجملة ذاتها في سياق آخر من محموم أو

ثملٍ مثلاً فننكرها متعجبين، ونقول أنَّه يهذي؛ إذ يتكلم كلامًا عديم المعنى. والمفارقة المعجمية قائمة في كلا السياقين، ولو كانت تلك المفارقة قرينة تغفر للأديب إهدار العلاقات المنطقية فما بالنا لا نتخذها قرينة نغفر بها للمحموم ذلك الإهدار وقد أتى بها مثلما فعل الأديب تمامًا؟!"[181]. ويرى أنَّ **الجملة** السابقة فيها انفصال دلالي بين جزئيها بين معنى (البحر) ومعنى الفعل (**يضحك**)، ويمكن رأبه قسرًا من قبل التركيب النحوي عن طريق علاقة المشابهة بين البحر والإنسان فهي التي برزت علاقة الإسناد النحوية، ولا يصح الحكم بنشوء انفصال دلالي في مثل هذه التراكيب مادام الغرض منها الاستعمال المجازي.

أما قولنا: زار الأسدُ الرجلَ، فإنَّ الانفصال الدلالي فيها واضحٌ، فأدَّى ذلك إلى انفصال نحوي بين المعنيين، الفعل (زار)، والاسم (الرجل). ويصح الرأب عن طريق إعادة نظم التركيب وجعل العلاقة النحوية علاقة إسناد بين المعنيين فنقولُ: زار الرجلُ الأسدَ، فأصبحت الجملة مجازية[182].

النوع الثالث: الخطاب القرآني: وهو الخطاب الذي يجمع بين الضربين السابقين تداولاً وإبداعًا، ويتجاوزهما معًا في الوقت نفسه إلى هوية خاصة به، تقوم على مبدأ **الإعجاز** الذي حاول القدماء الكشف عنه. وقد رأى الأصوليون أنَّ دلالة النص القرآني جزء من نظمه، وأنَّ نظمه صورة لإعجازه. فصار الاتصال نفسه بوصف الخطاب معجزًا دلالة على مرسله، لذلك صرفوا جل اهتمامهم إلى الإبلاغ في القرآن؛ لأنَّه يمثل الوضوح. فقسموا **الخطاب** إلى ظاهر، ونص، ومفسر، ومحكم.

أو إلى ظاهر ونص كما يرى الشافعية[183]، فإذا كان الخطاب حاملاً لدلالة قطعية فهو نص؛ لأنَّها لا تقبل التأويل. وإذا كان مرجوحًا، فهو ظاهر. ويوضحه الآمدي بقوله: "والحق في ذلك أن يقال: اللفظ الظاهر ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا. وإنما قلنا: (ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي) احترازًا عن دلالته على المعنى الثاني إذا لم يصر عرفيًا، كلفظ (الأسد) في الإنسان وغيره"[184]. وأمَّا **دلالة** اللفظ على معناه فهي **عرفية** عندهم "أياً كان الموقف من نشأة اللغة، وأياً كان الواضع لها"، وذلك لأنَّ "الألفاظ إمَّا أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها، أو بوضع الناس، أو يكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس"[185].

أمَّا **الفقهاء** فقد استعملوا أربعة صيغ خطابية **تقابل** مصطلحات الخطاب عند الأصوليين السابقة، وهي بمجموعها الثمانية تدور حول فهم المعنى من النص من حيث التدرج الدلالي في الوضوح والخفاء[186]، وتوضيحها كما يلي:

الصيغ الخطابية لدى الأصوليين	الصيغ الخطابية لدى الفقهاء
الظاهر	الخفي
النص	المشكل
المفسر	المجمل
المحكم	المتشابه

كيف تتم عملية الاتصال اللغوي والحدوث الكلامي في الخطاب القرآني؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال نشير أولاً إلى أنَّ الأصوليين قد تعاملوا مع النص القرآني من منطلق المبادئ التالية: المطلق والتام، والواسع والدائم، والنسبي والناقص، والمحدود وغير المحدود، والزماني والآني. وذلك باعتبار المتكلم والخطاب والمخاطب. وهذه هي أركان عملية الاتصال والحدوث الكلامي لدى علم اللغة الحديث كما مرَّ بنا. ومن ثَمَّ يمكننا توضيح هذه العملية - وفيه يكمن الإجابة عن السؤال السابق- كما يلي:

تتم عملية الاتصال اللغوي والحدوث الكلامي في الخطاب القرآني وفق **عناصر الاتصال الثلاث وهي:** المتكلم: هو الله عز وجل، وهو المطلق الكامل. والخطاب: هو النص

القرآني كلام الله عز وجل، لذلك فهو على مثال قائله، فهو تام اللغة نظامًا وأداءً، ومطلق الدلالة زمانًا ومكانًا. والمخاطب: هو المتلقي للخطاب في كل زمان ومكان؛ لذلك فإنَّ الكلام حين يغادر مرسله يكون أيضًا على مثال متلقيه؛ لذلك يأخذ عنده الخطاب طابعًا غير الطابع الذي يكون عليه مع مرسله في تمامه المطلق.

ويتمثل المتلقي في علاقته مع الخطاب في نوعين من الأفعال:

النوع الأول: الفعل الناقص: ويتجلى في المتلقي السلبي الذي يكتفي بفهمه للخطاب القرآني كيفما يكون. **والنوع الثاني**: الفعل الإضافي: يتجلى في المتلقي الإيجابي الذي يحول فهمه للخطاب عن طريق التفسير والتأويل، والممكن والنسبي، باعتبار الخطاب منتجًا قائمًا على الظروف التاريخية الزمانية والمكانية، والذاتية والإنسانية.

فالمتلقي هنا لا ينتج الخطاب الأصل، بل ينتج خطابًا فهمه من الخطاب الأصل، وهو في إعادة إنتاجه للخطاب إنَّما ينهل من نقصه بوصفه إنسانًا، لا من كمال الخطاب وتمامه. وأنَّه مهما بلغت فصاحته، واتسع علمه، وفاق ذكاؤه - سيبقى ناقصًا دون تمام الخطاب. ولذا فإنَّ صورة الخطاب عن الأصل سيظل على مثاله ناقصًا، لا على مثال قائله تمامًا وكمالاً[187].

ومن هنا يصبح لدينا **خطابان**، الخطاب الأصل لغة، والمطلق دلالة، الدال على قائله مطلقًا وكمالاً، وصورة عن الخطاب الأصل (التفسير) الذي يكون شاهدًا على صاحبه نقصًا ونسبيةً، ويحتاج إلى تغيير في كل عصر لتقلص دلالته التي تجاوزها الخطاب الأول زمانًا ومكانًا؛ لذا يصبح الخطابُ الأول لغةً مغايرة في الخطاب الثاني، كما أنَّ الخطاب الثاني سيظل لغةً مغايرة إزاء الخطاب الأول. ولهذا يرى الجرجاني استحالة أداء الدلالة بعينها على النحو التي هي عليه في الخطاب الأول، وإنَّما يؤدي الغرض؛ لأنَّه ليس المفهوم من أحد الكلاميين المفهوم من الآخر.

قال الجرجاني في هذا: "ولا يغرَّنك قولُ الناسِ: قد أتى بالمعنى بعينهِ، وأخذَ معنى كلامِه فأدّاه على وجهه؛ فإنه تسامحٌ منهم. والمرادُ أنه أدَّى الغرضَ؛ فأما أن يؤديَ المعنى بعينه على الوجهِ الذي يَكُونُ عليه في كلامِ الأوَّلِ حتى لا تعقلَ ها هُنا إلاّ ما عَقَلتَه هناك، حتى يكونَ حالُهما في نفسِك حالَ الصورتين المُشْتبهتين في عينك كالسِّوارين والشِّنْفين ففي غاية الإحالةِ، وظنٌّ يُفضي بصاحبهِ إلى جَهَالةٍ عظيمةٍ؛ وهي أنْ تكونَ الألفاظ مختلفةَ المعاني إذا فُرِّقتْ، ومُتَّفقتها إذا جُمِعَتْ، وألِّفَ منها كلامٌ. وذلك أنْ ليس كلامنا فيما يُفْهَمُ من لفظتين مفردتين، نحوُ (قعدَ وجلس). ولكنْ فيما فهِمَ من مجموعِ كلامٍ ومجموعِ كلامٍ آخرَ نحوُ أنْ تنظر في قولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ** ﴾[البقرة: 179] - وقولِ الناسِ: (قَتْلُ البعضِ إحياءٌ للجميع)؛ فإنَّه وإنْ كان قد جَرَتْ عادةُ الناسِ بأنْ يقولوا في مثلِ هذا: إنهما عبارتانِ معبَّرُهما واحدٌ، فليس هذا القولُ قولاً مِنْهم يمكنُ الأخذُ بظاهرِهِ أو يقعُ لعاقلٍ شَكٌّ أنْ لَيسَ المفهومُ من أحدِ الكلامَيْن المفهومَ من الآخر" [188].

وقال الزركشي: "كان سهل بن عبدالله يقول: لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آية من كتابه؛ لأنه كلام الله، وكلامه صفته. وكما أنه ليس لله نهاية، فكذلك لا نهاية لفهم كلامه؛ وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله عليه. وكلام الله غير مخلوق، ولا تبلغ إلى نهاية فهمه فهوم محدثه مخلوقة[189].

وهو في عبارته هذه ينطلق من تمام النص ومثاله؛ لأنَّه على مثال قائله في التمام والكمال. أمّا ابن القيم فينطلق من تقسيم الدلالة باعتبار ما يقصده المتكلم ويفهمه السامع إلى قسمين حقيقية وإضافية، فيقول: "شُمُولُ النُّصُوصِ وَإِغْنَاؤُهَا عن الْقِيَاسِ. وَهَذَا يَتَوَقَّفُ على بَيَانِ مُقَدَّمَةٍ وَهِيَ

أَنَّ دَلَالَةَ النُّصُوصِ نَوْعَانِ حَقِيقِيَّةٌ وَإِضَافِيَّةٌ، فَالْحَقِيقِيَّةُ تَابِعَةٌ لِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ لَا تَخْتَلِفُ، وَالْإِضَافِيَّةُ تَابِعَةٌ لِفَهْمِ السَّامِعِ وَإِدْرَاكِهِ، وَجَوْدَةِ فِكْرِهِ وَقَرِيحَتِهِ، وَصَفَاءِ ذِهْنِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالْأَلْفَاظِ وَمَرَاتِبِهَا، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا بِحَسَبِ تَبَايُنِ السَّامِعِينَ فِي ذلك"[190]. وهذا التباين دليلٌ على نقصه ونسبيته، ومثاله دون تمام الخطاب الأول وكماله. ويرى الدكتور منذر عياش أنَّ هذه المقولة تتماثل مع أحدث نظريات التلقي والقراءة والتأويل، وذلك فيما يخص تغاير الدلالة بين الباث والمتلقي من جهة، وبين المتلقين أنفسهم من جهة أخرى[191]. ويمكنني توضيح عملية الاتصال اللغوي والحدوث الكلامي في الخطاب القرآني على نحو الشكل التالي:

المتكلم↓	الخطاب↓	المخاطب↓
الله الذي لا تدركه الأبصار وهو يدركها	النص القرآني	المتلقي في أي زمان ومكان
		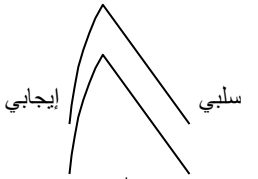
مُنْتِجُ الكلام الأصل، الذي ليس كمثله شيء.	مُنْتَجٌ ديني ثقافي معجز متجاوز حدود الزمان والمكان، والظروف الذاتية والإنسانية.	فعل ناقص: يكتفي بفهمه للخطاب كيفما كان. فعل إضافي: ينتج خطاباً فهمه عن الأصل بواسطة: التفسير والتأويل، يكون على مثاله في النقص.

وبهذا أصل إلى القول: بأنَّ **وظيفة اللغة لابدَّ أن تتعدد** بتعدد أنواع الخطاب، فتكون وظيفة إيصالية تداولية، ووظيفة إبداعية جمالية، ووظيفة إعجازية قرآنية. وأجد تعريف ابن جني قد تضمن الوظيفتين الأوليين باعتبار الناحية التنفيذية المنجزة للغة وهي الكلام المنطوق أو المكتوب الذي يعبر به المتكلمون عن أغراضهم الإيصالية التداولية في حديثهم اليومي (للفهم والإفهام)، أو أغراضهم الإبداعية الجمالية (للمتعة والإفادة). حيث قال: "باب القول على اللغة وما هي. أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[192].

- وإذا كانت مهمة النحاة هي الكشف عن نظام اللغة، ووصفه، واستنباط قوانينه وفق منهج معين فإنَّ لغة القرآن الكريم هي أسمى لغة على الإطلاق نظامًا وأداءً ودلالةً، وينبغي أن تمثل الكفاءة المثالية المطلقة التي يبحث عنها الدرس اللغوي الحديث، بوصف لغة القرآن مثالاً لقائلها تمامًا وكمالاً.

المبحث الخامس:

ما يجب على الباحث في دراسة بناء الجملة العربية.

إذا نظرنا إلى الاتجاهين السابقين لدى النحاة وعبد القاهر الجرجاني في ضوء عملية الاتصال اللغوي وأنواع الخطاب العربي سنجد أنَّ الاتجاه الأول الذي يمثله **النحاة** قد انطلق من دور **المتلقي** الذي يكمن في الانطلاق من المبنى للوصول إلى المعنى وهو انطلاق مخالف لعملية الاتصال اللغوي؛

فهو يسير في الخط المعاكس لها، حيث بدأ من نقطة النهاية التي تمثلت بدور المتلقي وهو تحويل المبنى إلى معنى. في حين نجد الاتجاه الآخر الذي مثله عبد القاهر **الجرجاني** يتفق مع عملية الاتصال اللغوي؛ فقد بدأ بدور **المتكلم** الذي يحول المعنى إلى مبنى، وذلك من منطلق أن المعنى هو الغاية وأنَّ المبنى هو الوسيلة لتحقيق تلك الغاية، فالمعنى هو السيد والمبنى هو الخادم والتابع له، والألفاظ أوعية المعاني. ولما كان **المعنى** هو الغاية فهو الجانب الأهم في عملية الاتصال اللغوي بين طرفي الحديث؛ فهو ما ينشده المتكلم لينقله إلى المتلقي بعد أن يضمنه غرضه، ويطلبه المتلقي لاستنتاج غرض المتكلم وفهمه، ويسعى إليه الباحث لمعرفة ما أراده المتكلم وما فهمه المتلقي، وهو ما يعض عليه جميعهم بالنواجذ. **والمبنى** هو الوسيلة لتحقيق تلك الغاية.

وإذا تأملنا في الاتجاه الأول وجدنا أنَّ المبنى الذي اتخذه النحاة وسيلة للوصول إلى المعنى هو **الإعراب**، الذي اختزلوه في العلامة الإعرابية، وهو نفسه مفتقر إلى المعنى، إذ لا يستقيم الأمر باعتماده وحده في كلِّ تحليل لغوي؛ لأنَّا بإهدار المعنى سنحصل على المعنى الوظيفي لجملة هرائية لا عربية، فيبقى الكلام جسدًا بلا روح، ويفقدُ أدنى وظيفة للاتصال اللغوي التي تقوم على الفهم والإفهام -كما مرَّ بنا. أي لابد من معرفة المعنى أولاً للوصول إلى الإعراب، إذ لا يستطيع المحلل النحوي التوصل إلى إعراب ألفاظ الجملة إلا إذا فهم المعنى العام للجملة أولاً، ويتمثل ذلك في فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ لتكوين جملة عربية صحيحة نحويًا ودلاليًا. ولما وجدوا الأمر كذلك أطلقوا مقولتهم الشهيرة (الإعراب فرع المعنى)، فأول واجب على المعرب: "أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه، مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى"[193]. فالإعراب نفسه المتمثل بالعلامة الإعرابية لا يعدُ في حقيقة الأمر سوى قرينة لفظية واحدة من مجموعة قرائن لفظية ومعنوية[194] تعمل جميعها متكاتفة للوصول إلى الغاية التي ينشدها الجميع وهي الوقوف على المعنى. ويمكن للمعنى أن يقوم بدونها **أحياناً** استنادًا إلى القرائن الأخرى كقولنا: ضربتْ مصطفى سلمى، فلا وجود للعلامة هنا، كما أنَّ الرتبة غير محفوظة، ومع ذلك نفهم من الجملة أنَّ مصطفى هو المضروب الذي وقع عليه حدث الضرب في زمن مضى، فهو المفعول به، وموضعه النصب، وأنَّ سلمى هي الضاربة التي أوقعت حدث الضرب بمصطفى، فهي الفاعل وموضعه الرفع، وذلك بقرينة لفظية هي تأنيث الفعل (ضربتْ).

ولما كانت **الغاية** من تعلم اللغة **تمكين** المتعلم من التوصل إلى المبنى الصحيح من خلال المعنى بوصفه متكلمًا، وكذا التوصل إلى المعنى من خلال المبنى بوصفه متلقيًا[195]، وكان المعنى هو محط أنظار الجميع متكلمًا ومتلقيًا وباحثًا وغايتهم التي يطمحون إليها وجندوا الوسائل المختلفة وفق مناهج متباينة قديمًا وحديثًا للوصول إليها - فإنَّ **دور الباحث** في دراسة بناء الجملة العربية يجب أن يكون **تكامليًا** ينطلق من دور المتكلم بادئاً من المعنى للوصول إلى المبنى، ثم يأخذ دور المتلقي في تحويل المبنى إلى معنى وفق عملية الاتصال اللغوي من جهة، والجمع بين الاتجاهين السابقين من جهة أخرى، وذلك باعتبار (النحو فرع المعنى) بدلاً من (الإعراب فرع المعنى)؛ لأنَّ الإعراب المتمثل في العلامات على أواخر الكلم قرينة لفظية واحدة تسهم مع غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية في الإبانة عن المعنى، ولو اتخذنا الإعراب وحده معبرًا عن النحو من باب إطلاق الجزء على الكل لاعتبرت اللغات التي لا علامات لها على أواخر الكلم لغات لا نحو لها!

ومن هنا يبدو دور الباحث والدارس لبناء الجملة في **الابتداء من المعنى والانتهاء إلى المعنى** وفق عمليتين **متوازيتين متكاملتين** تفرضهما طبيعة اللغة القائمة على

ثنائية متلازمة متكاملة تمثلت في دائرة النظام المضمر الكامن، ودائرة الكلام المنجز الظاهر من ناحية، وعملية الاتصال اللغوي وكيفية حدوثها بين طرفي الحديث التي لا تنفك عن طبيعة اللغة من ناحية أخرى. فدور الباحث يكمنُ في اتباع **الاتجاهين السابقين** في هذه العملية التكاملية وجعلهما اتجاهًا ناجعًا في دراسة الجملة انطلاقًا من اعتبار الاتجاه الأول منهما دالاً والاتجاه الآخر مدلولاً بطريقة جدلية متكاملة يؤدي كل منهما إلى الآخر. و بما أننا نطلب الوسائل لتحقيق الغايات، فلا غنى للغايات عن الوسائل لتحقيقها، ولا غنى عن الغايات التي تؤديها الوسائل، مع تعديل بسيط في الاتجاهين السابقين وهو أن يبدأ الباحث من اتجاه الجرجاني أولا وينتهي باتجاه النحاة ثانيًا، وفق عملية الاتصال اللغوي، وباعتبار النحو فرع المعنى لا الإعراب كما أشرنا سابقًا. ومن هنا يقوم الباحث بدورين متكاملين، دور المتكلم في تحويل المعنى إلى مبنى، ودور المتلقي في تحويل المبنى إلى معنى. وباعتماد الدورين معاً يكون الباحث قد بدأ في دراسة الجملة في المرحلة الأولى **من المعنى**، وانتهى في المرحلة الثانية **إلى المعنى**. ويتضح هذا التصور بالشكل التالي:

(1) المرحلة الأولى: دور المتكلم ===> معنى ===> مبنى

معنى ←	← مبنى	
المعنى في ذهن المتكلم ← **(من بداية الغاية)**	← أصوات منطوقة أو مكتوبة وفق نظام اللغة الصوتي والصرفي	← تنتظم في تركيب جملي معين وفق القواعد اللغوية والنحوية (جملة بسيطة، أو جملة مركبة).

(2) المرحلة الثانية: دور المتلقي ===> مبنى ===> معنى

مبنى ←		← معنى
تركيب جملي معين وفق القواعد← اللغوية والنحوية (جملة بسيطة، أو جملة مركبة).	←أصوات منطوقة أو مكتوبة وفق نظام اللغة الصوتي والصرفي.	← معنى الجملة الذي أراده المتكلم **(إلى نهاية الغاية)**.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث أصل إلى عرض أهم نتائجه كما يلي:

1. أثبت البحث أنَّ النحاة صنفوا الكلمة العربية والجملة والكلام على أساس المعنى.

2. أكد البحث أنَّ الجملة الإسنادية نوعان بسيطة ومركبة، وأنَّ الجملة البسيطة هي النواة الأساسية التي يتكون منها تركيب الكلام الذي بمفهومه الواسع يترادف مع معنى النص المنطوق والمكتوب.

3. ارتأى البحث أن معنى الجملة هو المعنى الدلالي الكلي في ذهن المتكلم، الذي أراده من وراء إنتاجه للجمل، ويفهمه المخاطب من سياق تركيب الكلام، وهو يتكون من تكاتف عدة معان جزئية صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وسياقية، وذلك وفق رؤية عميقة للعلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.

4. توصل البحث إلى أنَّ الدلالة عند الأصفهاني والأصوليين وعبد القاهر الجرجاني أشمل وأعم من المعنى المفهوم من اللفظ؛ لأنها تضمنت المعنى المفهوم مما هو لغوي، ومما هو غير لغوي.

5. أثبت البحث أنَّ المقصود بالمقولة الشهيرة (الإعراب فرع المعنى) هو أنَّ الإعراب فرع من المعنى الوظيفي التحليلي، لا المعنى الدلالي الكلي للجملة، وأنَّ المقصود بالإعراب الموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية المتغيرة بحسب الموقع، ظهورًا وتقديرًا، إثباتًا وحذفًا، حركةً وحرفًا.

6. أكد البحث أنَّ نظرية **العامل** لدى النحاة القدامى ما هي

إلا **الإعراب** الذي جُعِلَ مرادفًا للنحو، وسموا به كثيرًا من كتبهم، إذ أمكنه تصنيفها إلى خمسة أصناف من حيث موضوع اهتمامها بالنحو والصرف والإعراب والمعاني والمُشْكِل.

7. أبرز البحث مدى سيطرة فكرة العامل واستقرارها في عقول النحاة من خلال ارتباط ألقاب الإعراب لديهم بالعامل، ومحاولة بعضهم استبدال العامل الإنساني أو العامل الإلهي بالعامل النحوي، إلا أنَّهم لم يطبقوه عند تحليلهم للجملة.

8. أثبت البحث أنَّ المتكلم هو العامل في المعاني لا المباني، لأنَّ المتكلم لو تلاعب بالمباني كيفما يشاء لأفسد على نفسه أن يكون متكلماً من جهة، ولأدي ذلك إلى الفوضى اللغوية من جهة أخرى.

9. توصل البحث إلى ظهور **اتجاهين متباينين** في دراسة بناء الجملة العربية قديمًا، تمثلا في جهود النحاة، وجهود عبدالقاهر الجرجاني، فالاتجاه الأول منهما يمثل مرحلة الانطلاق من المبنى إلى المعنى، والاتجاه الآخر يمثل مرحلة الانطلاق من المعنى إلى المبنى. وأنَّ جهود عبد القاهر الجرجاني نفسِهِ قد مرّتْ **بمرحلتين** متعاكستين؛ لاختلاف هدف التأليف فيهما.

10.أكد البحث من تعريفات القدامى لعلم النحو: أنَّها تتساوق مع منهجهم و غايتهم في فهم اللغة وتَعَلُّمها، وأنَّ النحاة انطلقوا من الزاوية (النظرية) في دراستهم لبناء الجملة العربية، وأنهم اهتموا بالناحية (العملية) للنحو، وأنَّ النحو العربي قد مرَّ **بمرحلتين**: الأولى مرحلة المنهج **الوصفي**، والأخرى مرحلة المنهج **المعياري**.

11.أكد البحث أنَّ كثيرًا من النحاة القدامى قد فسروا محدودية الحالة الإعرابية بارتباطها بمعان نحوية تكون علمًا على ألقاب الإعراب (الرفع، النصب، الجر) وهذه المعاني هي: العمدة (الإسناد)، والفضلة، والإضافة.

12.أثبت البحث أنَّ **القرائن** لدى القدامى **تغني** عن العلامة الإعرابية في **بعض** تراكيب الجمل العربية، وهي قرائن حالية، ومعنوية، ولفظية، وهي تمثل **الضوابط** التي ضبط بها النحاة الأبواب النحوية من جهة، وتمثل نظرية تضافر القرائن المعنوية واللفظية لدى الدكتور تمام حسَّان من المحدثين من جهة أخرى.

13.أثبت البحث أنَّ نظرية (التعليق والنظم) لعبد القاهر الجرجاني تقابل نظرية (العامل والإعراب) لدى النحاة، وهما اتجاهان متعاكسان لدراسة بناء الجملة، وتوصل إلى أنَّ (التعليق) مرحلة سابقة على مرحلة (النظم)، وأنَّ الأولى تتعلق بترتيب المعاني في ذهن المتكلم، وأنَّ الأخرى تتعلق بترتيب الألفاظ في التركيب الجملي الملفوظ والمكتوب، وأنَّ هذا الاتجاه يتفق مع ما توصل إليه علم اللغة الحديث في نظرية الاتصال اللغوي، والنظرية التوليدية التحولية.

14. عرض البحث بعض الأسباب لرفض نظرية (العامل) لدى بعض القدامى والمحدثين، و أمكن الرد عليها في ضوء علم اللغة الحديث، وارتأى أنَّ رفض هذه النظرية هو رفض للإعراب؛ لأنَّ هذه النظرية هي الإعراب بعينه كما قدمته تعريفاتهم المختلفة، وعزى السبب في بروز مشكلة العامل النحوي إلى أنَّ النحاة أنفسهم لم يقدموا له تفسيرًا دقيقًا وواضحًا، و هو ما سعتْ و تسعى إليه بعض الجهود العربية الحديثة التي تنادي بتفسيره لا بإلغائه، وذلك مثل جهود الدكتور فخر الدين قباوة في تفسير نظرية العامل في كتابه (مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء).

15.توصل البحث إلى أنَّ تعريف اللغة بأنها وسيلة للاتصال بين الناس، هو تعريف غير دقيق إلى حدٍّ بعيد؛ لأنَّ **الوظيفة** اللغوية تتنوع بتنوع الخطاب؛ فرأى أنَّ للغة

العربيـة ثـلاث وظـائف هـي: وظيفـة تداوليـة، ووظيفـة إبداعية، ووظيفة إعجازية.

16.أكـد البحـث أنَّ المسـؤول عـن وصـف الكـلام بعـدم الوضوح أو اللبس هـو المتكلم نفسه لا المتلقي؛ ذلك أنَّه ناشئ عن إخفاقه في عملية التوصيل السليم؛ بخروجه عن مبدأ الجماعة اللغوية الواحدة، لذا يكون قد أفسد على نفسه أن يكون متكلمًا من جهة، وأفسد على المتلقي فهم مـا يريـده مـن جهـة أخـرى؛ لأنَّ دلالات الألفـاظ ليسـت لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته.

17.أوضـح البحـث الكيفيـة الـتي تـتم بهـا عمليـة الاتصـال اللغوي والحدوث الكلامي بين عناصر الاتصال في الخطاب الإنساني (التداولي والإبداعي)، والخطاب القرآني.

18. أوضـح البحـث علاقـة المتلقـي بالخطـاب القرآنـي في نـوعين مـن الأفعـال: الفعـل النـاقص: للمتلقـي السـلبي، والفعل الإضافي: للمتلقي الإيجابي.

19.ارتـأى البحـث أنَّ دور الباحـث في دراسـة بنـاء الجملـة العربية يجب أن يكون تكامليًا ينطلق من دور المتكلم بادئًا مـن المعنـى للوصـول إلى المبنـى، ثـم يأخـذ دور المتلقـي في تحويـل المبنـى إلى معنـى وفـق عمليـة الاتصـال اللغـوي مـن جهـة، والجمـع بـين الاتجـاهين السـابقين بادئًـا مـن اتجـاه الجرجـاني ثـم اتجـاه النحـاة مـن جهـة أخـرى، فيبـدو دور الباحـث والـدارس لبنـاء الجملـة في الابتـداء مـن المعنـى والانتهـاء **إلى المعنـى** وفـق **عمليـتين متـوازيتين متكـاملتين** تفرضهما طبيعة اللغة القائمة على ثنائية متلازمة متكاملة، النظام المضمر الكـامن والكـلام المنجـز الظـاهر مـن ناحيـة، وعملية الاتصال اللغوي وكيفية حدوثها التي لا تنفك عن طبيعة اللغة من ناحية أخرى.

الهوامش مع ثبت المصادر والمراجع:

(1) ينظر: شـرح شـذور الـذهب، لعبـد الله جمـال الـدين بـن هشـام الأنصـاري، (708هـ- 761هـ)، تحقيـق: عبـدالغني الـدقر، الشـركة المتحدة، سوريا، 1404هـ- 1984م، ج1 /ص17.

(2) الحدود، لأبي الحسن على بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، (296هـ- 388هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ج1/ ص66 .

(3) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د.علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، بغداد، 1986م، ص166.

(4) ينظر في ذلك: دستور العلماء، أو (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، للقاضي عبدالنبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تحقيق وتعريب (عباراتـه الفارسـية): حسـن هـاني فحـص، دار الكتـب العلمية - لبنان/ بيروت - ط1، 1421هـ - 2000م ، ج 1/ ص 22.

(5) المفصـل في صـنعة الإعـراب، لأبـي القاسـم محمـود بـن عمـر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم ، كتبة الهلال، بـيروت، ط1، 1993م، (ويسـاوي الكـلام بالجملـة)، ج1/ ص23، وينظر: التعريفات، (والجملة لديه أعم من الكلام) ج 1 / ص 944.

(6) رسالة المباحث المرضية، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار بن كثير، دمشق، ط1، 1408هـ، ج1/ص49.

(7) المقتضب ،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1/ص8.

(8) السابق، ج4/ 126.

(9) ينظر: جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ - 2005م، ص11، و ص643- 644.

(10) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ- 1985م، ج1 /ص13.

(11) السابق 1 / ص 14-15 .

(12) مغني اللبيب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ج1/ص 490.

(13) رسالة المباحث المرضية، ج1/ص65.

(14) السابق، ج1/ص66.

(15) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ- 1984م، ص77- 78.

(16) السابق، ص121.

(17) ينظر: لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، (مادة عنا)، 15/ 106، والمبنى والمعنى في الآيات المتشابهات في القرآن الكريم د. عبد المجيد ياسين المجيد - دار بن حزم - بيروت - لبنان، ط 1، 1426 هـ - 2005م - ص 16.

(18) ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد(ت502هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان ص350.

(19) أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت538هـ)، دار الفكر، 1399 هـ - 1979م، ج 1/ ص 438.

(20) التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816 هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1 - 1405هـ، ج 1/ص285.

(21) السابق، ج 1/ص170.

(22) دستور العلماء، أو (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، ج 3/ ص198.

(23) المفردات في غريب القرآن، ج 1/ ص 171.

(24) ينظر: لسان العرب، (مادة دلل)، 11/ 247، ومختار الصحاح، 1/ 88.

(25) المفردات في غريب القرآن، ج 1/ ص 171.

(26) الفروق في اللغة، للحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط5، 1403هـ - 1976م .ص59.

(27) الدلالة الموضوعية في القرآن، د. يحيى محمد عامر، مجلة البحث الجامعي، الجمهورية اليمنية، جامعة إب، العدد، مارس2008،16م، ص 15.

(28) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت 1031 هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، و دار الفكر- بيروت، دمشق-ط1، 1410هـ، ج 1/ ص 664- 665.

(29) ينظر: المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ 1998م، 1/ ص18- 28.

(30) ينظر: السابق 1/ ص18، 40.

(31) ينظر: السابق 1/ ص18، 24.

(32) ينظر: السابق 1/ ص18، 23.

(33) ينظر: السابق 1/ ص18، 20.

(34) ينظر: السابق 1/ ص18، و مبادئ اللسانيات، د. أحمد قدّور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1416هـ - 1996م، ص286.

(35) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص182- 183.

(36) ينظر: السابق، ص107.

(37) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت 463هـ)، ج 1/ص38.

(38) ينظر: اللغة والبلاغة، عدنان بن ذريل، منشورات التحاد الكتاب العرب، دمشق، 1983م، ص102، و منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص156.

(39) دستور العلماء، أو (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، ج 3/ ص 198.

(40) مفتاح العلوم للسكاكي، لأبي يعقوب يوسف أبي بكر السكاكي (ت626هـ)، ص70.

(41) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط3، 1418هـ - 1998م القاهرة، ص18.

(42) ينظر: النظرية اللغوية العربية الحديثة، د.جعفر دك الباب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1996م، ص228.

(43) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص179- 180.

(44) ينظر: السابق، هامش ص178.

(45) ينظر: السابق، ص183- 184.

(46) المزهر في علوم اللغة وآدابها، ج 1/ ص 109، و ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 184.

(47) ينظر: الفهرست، لمحمد بن إسحاق أبي الفرج النديم (ت 385هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ- 1978م، ج1/ ص59، و سبب وضع علم العربية، لجلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، بيروت/دمشق، ط1، 1409هـ - 1988م، ج1/ص50، 55، 57.

(48) ينظر: سبب وضع علم العربية ج1/ص 55، 57.

(49) السابق، ج1/ص57.

(50) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د.مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م، ص61، و الأصول، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م، ص348، و اللغة العربية معناها ومبناها، ص18.

(51) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ)، شرح: الشيخ خالد الأزهري، تحقيق وتعليق: د.البدوي زهران، دار المعارف، مصر، ط1، 1983م، ص142.

(52) الحدود، ج1/ص67.

(53) مفتاح العلوم، ص34.

(54) شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1931م، 72/1.

(55) لسان العرب، ج1/ص590.

(56) شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، 1398هـ - 1978م، (ج1 / ص 31).

(57) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص2- 3.

(58) مفتاح العلوم، ص33.

(59) التعريفات، ج 1/ص 1539.

(60) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط1، 1424هـ- 2003م، ص32.

(61) ينظر: مبادئ اللسانيات، د. أحمد قدّور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1416هـ - 1996م، ص26 .

(62) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص32.

(63) ينظر: مبادئ اللسانيات ، ص26.

(64) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ج34/1.

(65) السابق، ج171/1.

(66) ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، مصر، القاهرة، ط3، 1408هـ=1987م، مكتبة الخانجي، ص101، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص14-16.

(67) المزهر في علوم اللغة والأدب، 1/ ص48.

(68) السابق، 1/ ص48.

(69) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري(ت577هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1515هـ- 1995م، ج1/ ص 42 -43.

(70) شرح الرضي على الكافية - (ج 1 / ص 70).

(71) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1982م، ص69.

(72) الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، تح: د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ- 1993م.ص11.

(73) السابق، ص14 .

(74) الحدود ج1/ص69.

(75) لسان العرب، (مادة ع ر ب)، ج1/ص588.

(76) نسبة لواضع النقط أبي الأسود الدؤلي. ينظر: الفهرست ج1/ ص59، و سبب وضع علم العربية ج1/ص44، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبداللطيف، مطبوعات الجامعة الكويتية، 1984م، ص 135.

(77) نسبة لمخترع الحركات الخليل بن أحمد الفراهيدي. ينظر: الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911/5/19 هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر - لبنان، ط1 - 1416هـ- 1996م، ج 4/ ص456، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص136.

(78) هذه الألقاب تسمى الحالة الإعرابية، والضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون تسمى العلامات.

(79) هذه الألقاب تسمى أحوال البناء، أو حالة البناء.

(80) كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1/ص 13.

(81) الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي، دار ابن حزم، لبنان - بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م، ص38.

(82) شرح الرضي على الكافية - (ج 1 / ص 69- 70).

(83) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص88-93، وفي نحو اللغة وتراكيبها،

منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ-1984م، ص97- 98.

(84) المفصل في صنعة الإعراب، 37/1.

(85) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار النشر: المكتبة التوفيقية -مصر، ج 1/ص 359.

(86) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 1/ص 359.

(87) شرح الرضي على الكافية - (ج 1 / ص70).

(88) الجملة العربية والمعنى، ص43.

(89) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل عمايرة، جامعة اليرموك، ص28- 29، و في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ- 1984م، ص149و ص156 وما بعدها.

(90) الجملة العربية والمعنى، ص43.

(91) السابق، ص44.

(92) التعريفات، ج 1/ ص 223-224.

(93) شرح المفصل، 1/ص72-73، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 147.

(94) الخصائص ج1/ص109- 110.

(95) السابق، ج2/ص209.

(96) شرح الرضي على الكافية، (ج 1 / ص 72).

(97) شرح الرضي على الكافية، (ج 1 / ص 228).

(98) مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف أبي بكر السكاكي (ت626هـ)، ص34.

(99) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 98 .

(100) ينظر: كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1947م، ص130.

(101) السابق، ص77.

(102) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 102 .

(103) ينظر: الرد على النحاة، ص96.

(104) ينظر: السابق، ص103.

(105) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 104 .

(106) ينظر: الرد على النحاة، ص101- 102.

(107) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 106 .

(108) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص52-53.

(109) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص 109 .

(110) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: رضوان محمد الداية، وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1987م، ص362.

(111) السابق، ص121.

(112) السابق، ص364.

(113) أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني(ت 371هـ)، ج 1/ص 325.

(114) دلائل الإعجاز، ص98.

(115) دلائل الإعجاز، ص365.

(116) السابق، ص98 .

(117) السابق، ص96-97 .

(118) ينظر: مفهوم النظم، د. نصر أبو زيد، ص22.

(119) دلائل الإعجاز، ص409- 410.

(120) ينظر: مفهوم النظم، أبو زيد، ص20، واللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص336.

(121) دلائل الإعجاز ، ص121.

(122) السابق، ص98.

(123) السابق، ص94.

(124) السابق، ص94 وما بعدها.

(125) السابق، ص 95 وما بعدها.

(126) السابق، ص370- 371.

(127) ينظر: مبادئ اللسانيات، ص 5- 6.

(128) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص24 وما بعدها، ومبادئ اللسانيات، ص 240.

(129) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، ص5.

(130) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل عمايرة، ص10- 11.

(131) ينظر: السابق، ص28- 29، و في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص149و ص156وما بعدها.

(132) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص205- 207، والعلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، ص7.

(133) ينظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، أسامة كامل عارف جرادات، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن،

عمان، 2004م، ص 163، 198.

(134) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص18، و336-337.

(135) شرح الرضي على الكافية، (ج 2 / ص 76).

(136) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، ص7- 8 .

(137) ينظر: السابق، ص7- 13، و121ومابعدها.

(138) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، ص7- 8 .

(139) دراسات لسانية تطبيقية، مازن الوعر، دار طلاس لدراسات والترجمة والنشر سوريا دمشق ط1 1989م ص266.

(140) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص32.

(141) السابق، ص270.

(142) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص30،29، والنحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ- 1986م. ص148.

(143) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص29، 30، والنحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص148.

(144) ينظر: تحليل النص النحوي (منهج ونموذج)، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، ط1، 1418هـ- 1997م، ص 144-145.

(145) في نحو اللغة وتراكيبها، ص14.

(146) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص31،30، وأصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ليبيا، 1973م، ص303- 305.

(147) الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، ص13- 14.

(148) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة (مدخل)، د. مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر سوريا، دمشق، ط1، 1988م، ص78، و مبادئ اللسانيات، د. محمد أحمد قدُّور، ص 18.

(149) ينظر: لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه، شريف الشوباشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004م ص172 وما بعدها.

(150) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: رضوان محمد الداية، ص373 .

(151) ينظر: الاتصال ونظرياته المعاصرة، د. حسن عماد مكاوي، و الدكتورة: ليلى حسين السيد، الدار المصرية اللبنانية، ط10، 1433هـ - 2012م، ص44 و ما بعدها.

(152) لسان العرب، (وصل)، ج11/ ص727.

(153) الاتصالات الحديثة، ص1، وينظر: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ص23 وما بعدها.

(154) الاتصالات الحديثة، ص3، و ينظر: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ص23 وما بعدها.

(155) الاتصالات الحديثة، ص 3- 4 ، و ينظر: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ص44 وما بعدها.

(156) الاتصالات الحديثة، ص 3- 4، و ينظر: الطوبجي (1405هـ، ص28).

(157) الاتصالات الحديثة، ص 3- 4، و ينظر: الحريري (1420هـ، ص85- 86).

(158) ينظر: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ص48 وما بعدها.

(159) ينظر: السابق، ص52 وما بعدها.

(160) ينظر: الألسنية المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية، ط2، 1983، ص47 - 51، واللسانيات والدلالة (الكلمة) منذر عياش، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1996م، ص132- 133.

(161) نظام الارتباط والربط، ص14.

(162) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص59.

(163) ينظر: اللغة، لفندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجيلو، القاهرة، 1950م، ص43، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص59.

(164) نظام الارتباط والربط، ص16.

(165) ينظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، ص222- 223.

(166) نظام الارتباط والربط، ص19.

(167) ينظر: الاتصال ونظرياته المعاصر، ص53وما بعدها.

(168) أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن القنوجي (ت 1307هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية - بيروت -1978م، ج 2/ص70، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت1067هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - 1413هـ - 1992م، ج 1/ ص 110.

(169) المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت 606 هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ط1، 1400هـ، ج 1/ ص 235.

(170) موسوعة أقوال الدار قطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: 385هـ)، ج 1/ص 40.

(171) ينظر في ذلك: اللسانيات والدلالة (الكلمة)، ص10- 21، و دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، والتطور اللغوي عند الأصوليين، السيد أحمد الغفار، الدراسة الجامعية للنشر والتوزيع جدة 1981م، والبحث الدلالي عند الأصوليين، محمد حبلص، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 1990م.

(172) البيان والتبيين، للجاحظ (ت255هـ)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، .1/ 54- 55.

(173) دراسة المعنى عند الأصوليين، ص226.

(174) ينظر: اللسانيات والدلالة (الكلمة)، ص17.

(175) لغويات علم لغة النص- المفاهيم، والاتجاهات- د. سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط1- 1997م، ص163.

(176) لغويات التركيب اللغوي للأدب - بحث في فلسفة اللغة والاسْتَطيقا - د. لطفي عبد البديع، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط1-1997م، ص 62.

(177) ينظر: اللسانيات والدلالة (الكلمة) ، ص94.

(178) العمل الأدبي من المعنى إلى الشكل - مدخل معرفي إسلامي - عباس أمير، دار الفكر، دمشق، 2004م، ص95- 96.

(179) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص320ومابعدها، ونظام الارتباط والربط، ص84- 85.

(180) كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1/ ص25- 26.

(181) نظام الارتباط والربط ،ص88.

(182) ينظر: السابق ،ص134- 135.

(183) ينظر: الرسالة، لمحمد بن إدريس أبي عبدالله الشافعي (ت204هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار النشر القاهرة - 1358هـ- 1939م، 476/1 - 479، والإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، لعلي ابن عبدالكافي السبكي(ت756هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ ،ط1، 216/1، و التبصرة في أصول الفقه، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبي إسحاق (ت476هـ)، تحقيق :د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر، دمشق ،1403هـ ،ط1، 205/1، 210، و شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي(ت792هـ)، تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ - 1996م، 25/1.

(184) الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي أبو الحسن (ت631هـ)، تحقيق: د.سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ، ط1، 3/ 58.

(185) دراسة المعنى عند الأصوليين، ص183.

(186) ينظر: قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي (ت999هـ)، دار النشر: الصدف ببلشرز - كراتشي، ط1، 1407هـ- 1986م ، ج1/ ص280 ، 367 ، 462، 467 ، 468 ، 471، 488 ، 499، 526 ، 527.

(187) ينظر: اللسانيات والدلالة (الكلمة) ، ص101- 104.

(188) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: رضوان محمد الداية، ص258.

(189) البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي أبوعبدالله (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ ، 1/ 9.

(190) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت751هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م،1/ 350-351.

(191) ينظر: اللسانيات والدلالة (الكلمة)، ص106.

(192) الخصائص ج1/ص33.

(193) البرهان في علوم القرآن ، ج 1/ ص 302، وينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج2/ ص 528، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت 1014هـ)، تحقيق : جمال عيتاني ، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م ، ج 5/ ص 56.

(194) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.

(195) ينظر: نظام الارتباط والربط، ص157 - 158.